التراكيب غير الشائعة في مكمّلات الجملة

ابراهيم السيد *

ملخص

بنى النّحاة منهجهم في التقعيد النحوي على الشائع في لغة العرب، واعتادوا أن يذكروا في كثير من الأحيان تراكيب غير شائعة، سمعت من بعض العرب، ولم تتفق مع القواعد العامّة.

عمدت الدراسة إلى أمهات كتب النحو، وجمعت منها التراكيب غير الشائعة في مكملات الجملة (الفضلات)، وقامت بتوضيحها وتحليلها ومقارنتها بما يقابلها من تراكيب شائعة من أقصر طريق، دون الغوص – بقدر الإمكان – في خلافات النّحاة وأدلّتهم العقلية.

المقدّمة:

بنى علماء العربيّة الأوائل منهجهم في التقعيد النحوي على استقراء لغة العرب، ومعرفة الشائع وغير الشائع فيها، حيث تترد في كتبهم عبارات توحي بهذا المنهج، ومن ذلك ما ورد في كتاب سيبويه مثل: ومنهم من يجرّه وهم قليل (28/2).... وهذا النحو كثير في القرآن الكريم (39/2).... وهذا في الشعر أكثر من أحصيه (45/2، 252).... فهذا الغالب في كلام الناس (51/2).... لأن هذا أكثر في كلامهم (82/2).... وهذا أكثر من أن أصفه لك في كلام العرب (102/2).... وهذا قليل في الكلام كثير في الشعر (125/2).... وهي كثيرة في كلام العرب (181/2).... وهي قليلة في كلامهم (211/2)..... فعلى هذا جرت الندبة في كلام العرب (228/2).... ومثل ذلك في الشعر كثير (327/2)..... وهي عبارات تنم في مجموعها عن رصد التراكيب النحوية، والتعرف على مدى شيوعها في كلام العرب، وفي شعرهم، وفي القرآن الكريم. وهو منهج أرسى دعائمه أبو عمرو بن العلاء شيخ علماء اللغة في البصرة، عندما سأله عربي: خبّرني عمّا وضعت مما سميته عربيّة، أيدخل فيه كلام العرب كلّه؟ قال أبو عمرو: لا، فقال الرجل: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهو حُجّة؟ قال: أعمل على الأكثر وأسمّي ما خالفني لغات.

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2010.

* قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

اعتاد علماء النحو الأوائل وفي مقدمتهم سيبويه أن يبدأوا الباب بالأمثلة والتراكيب الشائعة، ويأخذون في شرحها، وصولا إلى القاعدة العامّة، مستشهدين بالقرآن الكريم وبكلام العرب وشعرهم. ثم يذكرون في كثير من الأحيان تراكيب سمعت عن بعض العرب، لكنها لم تنتشر بينهم، ولم تتفق مع القاعدة العامّة للباب. وقد حاول النّحاة تطويعها للقاعدة تارة بالتقدير، وتارة بالتأويل، وتارة برميها بالشذوذ. واختلفت آراؤهم، وأخذ كل فريق يسوق البراهين للتدليل على رأيه، فامتلأت كتبهم بالخلاف والتأويل والأدلة العقلية. وأصبحت معرفة النحو تتطلب جهداً وعناءً، فتنادى كثير من الدارسين بضرورة تيسيره.

عمدت الدراسة إلى أمهات كتب النّحو تجمع منها التراكيب غير الشائعة في مكملات الجملة (الفضلات)، واشتملت على أبواب: المفعول به، المفعول لأجله، المفعول معه، المفعول فيه (الظرف)، الحال، التمييز، المستثنى، والجار والمجرور. أما المفعول المطلَق فلم أجد فيه تراكيب غير شائعة. وقد حاولت الدراسة في معظم الأحيان تجنب كثير من الأحكام النّحوية وخلافات النّحويين. وسعت إلى توضيح التراكيب غير الشائعة، وما يقابلها من تراكيب شائعة من أقصر طريق، ودون تفصيل. وقد ختمت بفهرس رتبت فيه التراكيب حسب ورودها في البحث.

أولا- باب المفعول به:

1- رفع الاسم المتلوّ بفعل متعد لم يتصل به ضمير نصب:

الأصل في الاسم إذا تلاه فعل متعدّ اتصل به ضمير نصب نحو: زَيْداً ضربته أن يجوز فيه وجهان: الأول: الرفع على أنه مبتدأ خبره الجملة الفعلية بعده، وذلك لاشتغال الفعل بنصب الضمير المتصل (الهاء) فيقال: زَيْد ضربته. والثاني: النصب بإضمار فعل ناصب له، يفسّره ما بعده، لأن الفعل قد اشتغل عنه بنصب ذلك الضمير المتصل به فيقال فيه: زَيْداً ضربته[1]. والأرجح الرفع حيث إن عدم الإضمار أرجح من الإضمار[2]. وهذا هو الوجه الوارد في القرآن الكريم في قوله تعالى: "وأما ثمودُ فهديناهُمْ" (فصّلت 17) برفع (ثمود) على أنه مبتدأ. كما ورد في الشعر، ومنه قول ذي الرّمّة[3]:

إذا ابْنُ أبي موسى بلالٌ بَلَغْته فقام بفأس بين وصْلَيْكِ جازِرُ

برفع (ابن)

على أن النصب أيضا عربيّ كثيرٌ[4]، وبه قرأ الحسن وابن أبي إسحاق والأعمش الآية السابقة بقولهم "ثموداً" بالنصب[5]. وورد في الشعر كذلك، ومنه قول الشاعر[6]:

فارساً ما غادروه مُلْحماً غَيْرَ زُمَّيْلٍ ولا نِكْسٍ وَكِلْ

فنصب (فارساً) بفعل محذوف يفسّره ما بعده.

أما إذا تلا الاسم فعلٌ متعدّ لم يتصل به ضمير نحو: زَيْداً ضربْت فالوجه فيه النصب، كأنك قلت: ضربت زيداً، ثم قدّمت المفعول للاهتمام والعناية به، وهو عربي جيّد[7]. وقد أجاز فيه البصريّون – على ضعف - الرفع، وتأولوه على حذف الضمير من الفعل[8]على نحو ما ورد في قول الشاعر[9].

ثلاثُ كلّهنّ قتلْتُ عَمْداً فأخزى اللهُ رابعةً تعودُ

وقول امرئ القيس[10]:

فأقبلت زَحْفاً على الركبتيْنِ فثوْبٌ لَبسْتُ وثَوْبٌ أَجُرُّ

أي ثوبٌ لبِسْتُه وثوبُ أَجرُّه.

ونقل سيبويه عن بعض العرب قوله[11]: "شَهْرٌ ثَرى، وشَهْرٌ تَرى، وشَهْرٌ مَرْعى"، فقال: شَهرْ تَرى. وتأوّله سيبويه على أنه يريد شَهرٌ تَرى فيه.

وعلى أيّ حال، فقد وصف النحاة النصب في نحو: زيْداً ضَرَبْتُ بأنه الوجه الأكثر الأعرف في لسان العرب[12]، وبذلك يكون التركيب الذي يأتي فيه الرفع بقولنا: زَيْدٌ ضربْت أقل استعمالا عندهم. وقد أجازه سيبويه في الشعر، وضعّفه في الكلام[13] لقلّة وروده.

2- إعمال المصدر المعرّف بأل:

يعمل المصدر تشبيهاً له بالفعل – من حيث دلالة كل منهما على الحدث – فينصب مفعولاً به. ويكثر عمله إذا كان مضافا أو منوّناً. ومن شواهد عمل المصدر المضاف قوله تعالى: "ولولا دَفعُ اللهِ النّاس" (البقرة/ 251)، وقوله: "كذكرِكُمْ أبناءكم" (البقرة/ 200). بنصَب النّاس "مفعولا به للمصدر (دفع) و"أبناء" مفعولاً به للمصدر "ذكر" وقول الشاعر[14]:

عَهْدي بها الحيَّ الجميعَ ومنْهُمُ قَبْلَ التفرّق مَيْسِرٌ ونِدامُ

فنصب (الحيّ) مفعولا به للمصدر المضاف (عَهْدي).

وقوْل رؤبَة[15]:

ورأيُ عَيْنيَّ الفَتى أخاكا يُعْطي الجزيلَ فعليْكَ ذاكا

بنصب (الفتى) مفعولا به للمصدر المضاف (رأي).

ومنه قولهم: "سَمْعُ أذنيَّ زيْداً يقول ذاك"[16].

ومن الشواهد على عمل المصدر المنوّن قوله تعالى: "أو إطعام في يَوْمٍ ذي مسغبَة. يتيماً ذا متربة" (البلد 14، 15)، فالمفعول به (يتيماً) منصوب بالمصدر المنون (إطعامٌ)، وقول الشاعر[17]:

أخذْتُ بِسَجْلِهِم فنفَخْتُ فيه محافظَةً لَهُنَّ إخا الذّمام

بنصب (إخا) مفعولاً به للمصدر المنوّن (محافظة).

وقول الآخر[18]:

بضَرْبٍ بالسُيوفِ رؤوسَ قَوْمٍ أزَلْنا هامَهُنّ عن المقيلِ

فالمفعول به (رؤوس) منصوب بالمصدر المنوّن (ضَرْب).

واختلف النحاة في عمل المصدر المعرّف بأل، فذهب سيبويه إلى جواز عمله، لكون الألف واللام بمنزلة التنوين، قال سيبويه[19]: "وتقول عجبت من الضّرب زَيْداً، كما قلت: عجبت من الضارب زَيْداً، يكون الألف بمنزلة التنوين". واعتمد في جواز عمله على وروده في كلام العرب مُستَشهِداً بقول الشاعر[20]:

ضَعيفُ النّكايَةِ أعْداءَهُ يَخالُ الفرار يُراخي الأجَل

بنصب "أعْداءَ" مَفعولاً به للمصدر المعرّف بأل "النكاية".

وقول المرار الأَسديّ[21]:

لقد علمت أولي المغيرة أنّني لحقت فلم أنْكِلْ عن الضَّرْبِ مِسْمَعا

فنصب "مِسْمَعا" بالمصدر "الضرب".

إلا أن المبرّد خالفه الرأي وذهب إلى منع عمل المصدر المعرّف بأل، معتبرا أن دخول (أل) التعريف عليه يضعف شبهه بالفعل ويبعده عنه لكونها من خصائص الأسماء، وقد تأول ما جاء من شواهده[22].

ومهما يكن من أمر، فقد أشار النحاة إلى أن عمل المصدر المعرّف (بأل) قليل الورود في كلام العرب[23]، حتى إنه لم يأت في القرآن الكريم شيء من المصادر المعرفة بأل عاملاً في مفعول صريح[24]. وعلى هذا الأساس تكون التراكيب الواردة في عمله، نحو: ضعيف النكاية أعْداءَهُ، ونحو: فلم أنكِلْ عَن الضّرْبِ مسمعا" نادرة الشيوع على خلاف المصدر المضاف والمنوّن.

3- التحذير بضمير المتكلّم أو الغائب:

التحذير تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتَنبه. والكثير المقيس فيه أن يكون بضمير المخاطب (إيّاكَ وفروعه)، أما ما صدر من المتكلم لتحذير نفسه فليس مقيساً، وكذلك الأمر في تحذير الغائب، إلا إذا جاء ضميره معطوفاً نحو قول الشاعر[25]:

فلا تصحب أخا السّوء وإيّـاكَ وإيّـاهُ

وإذا جاء التحذير بـ (إياك وفروعه) فإن الضمير في محل نصب بفعل محذوف على أنه مفعول به. ولك في هذه الحالة أن تعطف المحذور على (إياك) فتقول إياك والأسَدَ، ولكن لابدّ من واو العطف لأنه اسم مضموم إلى آخر[26].

وقد وردت تراكيب في التحذير نادرة الاستعمال، وعلى خلاف الشائع المقيس فيه. فقد روى سيبويه عن الخليل أنه سمع أعرابيًا يقول: "إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وَإيّا الشّواب"[27]، حيث خالف هذا التركيب الأصل من جهة وقوع التحذير بضمير الغائب (إيّاه) دون عطف، ومن جهة إضافة "إيّا" إلى الاسم الظاهر "الشّواب"[28]، ويندر استعماله على هذا الوجه في لسان العرب.

وروي عن عمر بن الخطّاب رضي الله عنه قوله: "لِتُذَكّ لكم الأسل والرماح والسّهام، وإيّاي وأن يحذف أحدكم الأرنب"، فجعل التحذير بضمير المتكلم، وأصله إيّاي باعدوا عن حذف الأرنب، وباعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب، والتحذير بضمير المتكلم شاذ[29]، وعلى خلاف الأصل في هذا الباب.

ومن التراكيب الواردة على خلاف الشائع في التحذير أيضا قول الشاعر[30]:

إيّـاك إيّـاك المراءَ فإنّه إلى الشرّ دَعّاءٌ وللشرّ جالِبُ

فالوجه فيه أن يقال: إيّاك إيّاك والمراءَ، لكن الشاعر حذف حرف العطف، وحذفه لم يرد إلا نادراً[31]. ولم يجزه سيبويه بقوله[32]: "واعلم أنه لا يجوز أن تقول إيّاك زَيْداً". وقد تأوّله النحاة على الضرورة الشعرية، أو لأن المحذّر جاء مكرراً بقول الشاعر: إيّاك إيّاك[33].

ثانيا- باب المفعول له (لأجله):

المفعول له مصدر منصوب يأتي بعد فعل من غير لفظه ليبيّن سبب حدوثه وعلّتها[34]. ويقع نكرة كما في قوله تعالى: "لو يردّونكم من بعد إيمانكم كفّاراً حَسَداً من عنْدِ أنفسِهِم" (البقرة 109). وقد يأتي معرفة كما في قوله تعالى: "يجعلون أصابعهم في آذانهم حذر الموت" (البقرة 19) بنصب حذر مفعولا له، وهو معرفة بالإضافة: وقد جمعهما حاتم الطائي في قوله[35]:

وَأَغْفِرُ عَوْراء الكريم ادّخارَهُ وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللّئيمِ تكرّماً

بنصب "ادخاره" وهو معرفة و"تكرّماً" وهو نكرة، على المفعول له.

واشترط النحاة فيه[36] – عدا المصدريّة والعلّة – أن يكون من أفعال النفس الباطنة نحو قولنا: جاء زيد رغبة في العلم، ولا يجيزون كونه من أفعال الجوارح نحو: جاء زيد قراءة للعلم. كذلك اشترطوا اتحاده مع فعله في الوقت والفاعل نحو: نصحت ابني أملا في إصلاحه.

ومتى فقد شرط من الشروط المتقدمة امتنع النصب، واقتضى جرّ المصدر بحرف يفيد التعليل[37]، نحو قول امرئ القيس[38]:

فجئت وقد نَضَتْ لنومٍ ثِيابَها

لأن النوم متأخر عن نض الثياب، لذلك جرّه باللام، لعدم المشاركة في الوقت، ونحو قول أبي صخر الهذلي[39]:

وَإنّي لتعروني لذكراك هزّةٌ

لأن فاعل (تعرو) هو هزّة وفاعل الذكرى هو المتكلم، لذلك جرّ المصدر.

هذا، وقد أجاز النّحاة جر المستوفي للشروط بحرف جر[40]. فإذا كان المصدر مقترناً (بأل) التعريف فإن جرّه كثير ونصبه على المفعول له قليل نحو قول الشاعر[41]:

لا أَقْعُدُ الجُبْنَ عن الهيجاء

حيث نصب الجُبْن وهو معرّف بـ (أَلَ) على المفعول له. وهذا من النادر القليل فيه.

وأمّا إذا جاء مجرّداً من (أل) التعريف فإن نصبه على المفعول له هو الكثير، وجرّه قليل، حتى إن بعض النحاة ذهب إلى عدم جواز جرّه بحرف الجرّ إن كان نكرة، فلا يقال: قمت لإعظامٍ

لك. إلا أن الجمهور على جواز ذلك وإن كان قليلا[42]، ومن شواهد القليل في هذه المسألة قول الشاعر[43]:

مَنْ أمّكُمْ لرغبةٍ فيكم جُبِر

فجَرَّ المصدر (رغبة) باللام، على خلاف الشائع في هذا الباب.

ومن التراكيب غير الشائعة في باب المفعول له أيضا ما رواه سيبويه عن شيخه يونس بن حبيب من أن قوماً من العرب يقولون: أما العبيد فذو عبيدٍ. وذهب يونس إلى نصبه على المفعول له وإن كان (العبيد) اسماً، ووصفه سيبويه بأنه قليل خبيث[44]. ذلك أَنّ المفعول له لا يكون إلا مصدراً[45]. وإذا فقد شرط المصدريّة جرّ بلام التعليل نحو قوله تعالى: "والأرض وضَعها للأنام" (الرحمن 10)، ولا يجوز نصبه على المفعول له. إلا أن سيبويه قد أجازه على ضعفه إذا لم يُرد عبيداً بأعيانهم[46]. وتأوله الزجاج[47] بتقدير التملك ليصير إلى معنى المصدر كأنه قيل: أما تملك العبيد فذو عبيد، بمعنى: مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد.

ومهما يكن من أمر، فإنه على الرغم من هذا التأويل، وإجازة بعض النحاة له، يبقى التركيب نادراً، وعلى خلاف الشائع في لغة العرب.

ثالثا- باب المفعول معه:

نصب الاسم على المفعول معه في الجملة الاسميّة المتضمنة معنى الفعل:

المفعول معه هو الاسم المنصوب الواقع بعد واو بمعنى مع (واو المعيّة)، واشترط النحاة لنصبه أن يأتي بعد تمام الكلام، وأن يكون مسبوقاً بفعل نحو: سرت والطريق، أو بما يشبه الفعل نحو: أنا سائر والطريق[48].

أما إذ كانت الجملة اسميّة خالية من الفعل أو شبهه لكنها متضمّنة معناه نحو: ما أنت وزيدٌ، وكيف أنت وزيْدٌ، وكيف أنت وقصْعَة من ثريد فالأرجح الكثير في كلام العرب رفع (زيد) و(قصعة) بالعطف على ما قبلها بواو تفيد المصاحبة[49]، ذلك أن هذا الاسم السابق لا يتعذّر العطف عليه[50]، لأنه ضمير منفصل فكأنك قلت: ما أنت وما زيد. ولو كان الضمير متصلاً نحو: مالك وزيداً لم يكن إلا النصب لتعذر العطف على الضمير المجرور دون تكرار حرف الجرّ.

ومن الشواهد التي ساقها النحاة على رجحان العطف في الجملة الاسمية الخالية من الفعل أو شبهه قول المخبّل[51]:

يـا زَبْرَقانُ أخـا بَنـي خَلَـفٍ ما أنتَ – وَيْبَ أبيكَ – والفَخْرُ

برفع (الفخر) عطفاً على محل الضمير (أنت).

وقول جميل معمر[52]:

وأنت امْروٌ من أهل نَجْدٍ وأهْلُنا تَهامٍ فما النَّجديُّ والمُتَغَوِّرُ

برفع "المتغوّر" عطفاً على "النجديّ".

وإلى جانب هذا الكثير الشائع في رفع الاسم بعد الواو في هذه الحالة، وجدت لغة أخرى قليلة رواها سيبويه عن بعض العرب تذهب إلى نصب الاسم على المفعول معه بعد (ما) و(كيف) قال سيبويه[53]: "وزعموا أن ناساً يقولون: كيف أنت وزيداً وما أنت وزيْداً وهو قليل في كَلام العرب". وحمل سيبويه الكلام في مثل هذه الأمثلة على إضمار فعل تقديره كيف تكون وزيداً، وما كنت وزيداً، وكيف تكون وقصعة من ثريد. لأن كنت وتكون يقعان هنا كثيراً[54]، واستشهد بقول الشاعر[55]:

فما أنا والسَّيْرَ في متْلَفٍ يُبَرِّحُ بالذَكَرِ الضابِطِ

بنصب "السَّيْر" على المفعول معه على تقدير "ما كنت" لاشتمال الكلام على معناه.

وخلاصة ما تقدّم أن الاسم الواقع بعد الواو في الجملة الاسميّة المتضمنة معنى الفعل يجوز فيه وجهان: الأول الرفع بعطف الاسم على ما قبله، فيقال: ما أنت وزيد، وكيف أنت وزيد، وكيف أنت وقصعة من ثريد، والثاني: النصب على المفعول معه بعد واو المعيّة فيقال: ما أنت وزيداً وكيف أنت وزيداً وكيف أنت وقصعة من ثريد. وهذه تراكيب وردت عن بعض العرب على خلاف الشائع بينهم ولم يكتب لها الانتشار.

رابعاً- باب المفعول فيه (الظرف):

الظرف هو كل اسم من أسماء الزمان أو المكان ضُمّن معنى (في) باطراد نحو قولنا: قمت اليوم، وجلست مكانك على تقدير: قمت في اليوم، وجلست في مكانك.

واحترز بقولهم "ضُمّن معنى في "مما لم يتضمّنها من أسماء الزمان والمكان، كما إذا جعل مبتدأ أو خبراً أو مجروراً أو مفعولا به نحو: يوم الجمعة يوم مبارك وجلست في الدّار وبنيت الدّارَ، فإنه لا يسمّى ظرفاً في هذه الحالة.

والعامل في الظرف ما سبقه من فعل أو شبهه نحو ضربت زيداً يوم الجمعة عندك وأنا ضارب زيداً اليوم عندك[56].

وأسماء الزمان كلّها صالحة للنصب على الظرفيّة سواء كانت مبهمة نحو: سرت مدّة أم مختصّة بإضافة أو بوصف أو بعدد نحو: سرت يوم الجمعة زمناً طويلاً وسرت يومين. أما أسماء المكان فالصالح منها للنصب على الظرفية نوعان: أحدهما: المبهم نحو جلست فوق الدّار. والثاني ما اتحدث مادته ومادّة عامله نحو: جلست مجلس زيْد.

وقد قسّم النحاة أسماء الزمان والمكان إلى متصرّف وغير متصرّف، فالمتصرّف منها ما فارق الظرفيّة إلى غيرها نحو يوم الجمعة يوم عطلة، وغير المتصرّف وهو ما لا يستعمل إلا ظرفاً نحو: ما فعلته قطُّ[57].

وعلى أي حال، فقد وردت على ألسنة بعض العرب تراكيب غير شائعة في استعمال الظروف نعرضها على النحو التالي:

1- إضافة (حيث) إلى المفرد:

من الظروف المبنيّة غير المتمكنة (حيث)، وهي مبنيّة على الضمّ، وعلّة بنائها شبهها بالحرف في الافتقار إلى ما يوضّحها[58]، ولهذا لزمت الإضافة إلى الجمل، سواء أكانت فعليّة نحو: جلست حيث جلس زيد، ونحو قوله تعالى: "فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم" (التوبة 5) أم اسمية نحو قولنا: قمت حيث زيد قائم، لكن إضافتها إلى الجملة الفعليّة أكثر[59]. وقد أحصيت ورودها في القرآن الكريم فوجدت أنها تكررت في خمس عشرة آية، أضيفت فيها جميعها إلى الجملة الفعليّة، ولم ترد في القرآن الكريم مضافة إلى جملة اسميّة.

على أن بعض العرب استعمل (حيث) على خلاف الشائع فأضافها إلى المفرد، فجاء التركيب نادراً قليلاً على نحو ما أشار إليه النحاة[60]. ومما ورد من ذلك قول الشاعر[61]:

ونَظعَنُهُم تحت الكُلى بعد ضَرْبِهِم ببيضِ المواضي حيث ليٍّ العمائِمِ

بإضافة حيث إلى المفرد بعدها وهو (ليٍّ).

وقول الآخر[62]:

أما ترى حيث سُهيْلٍ طالعاً نجماً يضيءُ كالشهابِ لامعاً

بإضافة (حيث) إلى المفرد بعدها (سُهيْل).

ومذهب البصريين منع إضافة (حيث) إلى المفرد وعدم جوازه أو القياس عليه لقلّة ما سمع من ذلك[63]، فلا يقال: قمت حيث زَيْدٍ، بل يقال قمت حيث زَيْدٌ قائِم وقمت حيث قام زيد[64]،

لكن الكوفيين وعلى رأسهم الكسائي أجازوا ذلك وقاسوه انطلاقاً من مذهبهم في القياس على القليل، واستنادا لما روي عن العرب كما جاء في الشواهد السابقة[65].

2- تصرّف (حيث) و(وسْط) و(دون):

الأصل في (حيث) أن تكون ظرفاً مبنيّاً للمكان: والغالب في بنائها أن يكون على الضم، لكن بعض العرب بناها على الفتح[66]، وقد تبنى على الكسر[67]، وروي عن الكسائي أن الضمّ لغة قيس وكنانة، والفتح لغة تميم[68].

والجمهور على أنها ظرف غير متصرف، وهذا هو الشائع في استعمالها، نحو قوله تعالى: "وامضوا حيث تؤمرون" (الحجر 65) وقوله: "وكلا منها رغداً حيث شئتما" (البقرة 35).

ومع ذلك فقد رأى بعض النحاة أن ظرفيتها غالبة لا لازمة[69]. بمعنى أنها قد تفارق الظرفيّة فتتصرّف وتعرب، وإن كان ذلك نادراً[70]. ومن استعمالها غير ظرف قول الشاعر[71]:

فشدّ ولم ينظر بيوتا كثيرة إلى حيث ألقت رَحْلَها أمُّ قَشْعَم

ومن تصرّفها إضافتها إلى المفرد على نحو ما مرّ قبل سطور، وقد أشار البغدادي إلى أن "مَنْ أضاف حيث إلى المفرد فقد أعربها[72]"، وروي أن إعرابها لغة قليلة لِفَقْعَس[73]، وقيل: لبني أسد[74]، فينصبونها في موضع النصب، ويجرّونها في موضع الجرّ يقولون: كان ذلك حيث التقينا، وجئت من حَيْثِ جئت فيجرونها بـ (مِنْ). وعلى هذه اللغة قرأ بعض السّلف الآية الكريمة: سنستدرجُهُم من حَيْثُ لا يَعْلَمون" (الأعراف 182) بكسر "حيث"[75].

والغالب في جرّها أن يكون بِـ (مِنْ)، وجرّها بغيرها قليل. فقد ندر جرّها بالباء كما في قول الشاعر[76]:

كانَ مِنّا بحيث يُعْكِي الإزارُ

وبِـ (إلى) في قول الآخر[77]:

إلى حيث ألقت رَحْلَها أم قَشْعَم

ومن القليل أيضاً جرّها بِـ (في) في نحو قوله[78]:

فأصْبَح في حَيْثُ التقينا شريدُهُمْ

ومما ذكره النحاة في إعرابها وقوعها مفعولا به، وحُمل عليه قوله تعالى: "اللهُ أَعْلَمُ حيث يجعلُ رسالته" (الأنعام 124)، إذ المعنى أنه تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع رسالته فيه، وناصبها الفعل المحذوف (يعلم)، والمدلول عليه بـ (أعْلَمُ). وقد يُنصب على التمييز، كما في نحو: هي أحسن الناس حيث نظر ناظرُ، يعني وَجْهاً[79]، وأشار ابن جني في خصائصه[80] إلى وقوعها موضع الفاعل في نحو قولهم: يسعُني حيث يَسعُكَ، وإن كانت الضمّة ضمة بناء.

وهكذا يتضح أن تصرّف (حيث) النادر في اللغة ربّما كان السبب فيه مجيئه على لغةٍ قليلة تذهب إلى إعرابه على خلاف ما شاع على ألسنتهم في عدم تصرّفها وإعرابها، الأمر الذي أدّى إلى وجود تراكيب غير شائعة في بناء الجملة على النحو المتقدّم.

وأما (وَسْط) فظرف مكان يأتي بسكون السين وتحريكها، فإن كانت السين ساكنة غلبت عليه الظرفية نحو: زيْدُ وسْط الدّار، وإن كانت متحرّكة أصبح اسْماً غير ظرفٍ نحو: ضربت وَسَطَهُ، وجلسْت في وسط الدار، حيث جاء (وَسَط) مفعولاً به في الأول، واسماً مجروراً في الثاني[81]، وللتفريق بينهما ذهب الفراء إلى أن ما حسنت فيه (بيْن) كان ظرفاً نحو: قعدْت وَسْطَ القوم أي بينهم. وما لم تحسن فيه كان اسماً نحو: امتلأ وَسَطُ رأسِهِ شيباً. ويرى ثعلب أن ما كان أجزاء تنفصل قلْت فيه (وَسْط) بالتسكين نحو: اجعل هذه الخرزة وَسْطَ السّبْحَةِ، وما كان بلا أجزاء كان اسْماً نحو: صليت وَسَطَ الضّحى[82].

ومهما يكن من أمر فإن جمهور النحويين يرون أن الشائع في استعمال (وسْط) بسكون السين هو الظرفيّة، وأن خروجه عنها قليل لا يكاد يعرف[83]، ومن هذا القليل قول الفرزدق[84].

أتتْهُ بمجْلومٍ كأنّ جبينَهُ صَلايَة وَرْسٍ وَسْطُها قَدْ تفَلَّقا

بإخراج (وسْط) عن الظرفيّة، ومجيئه مبتدأ مرْفوعا على خلاف الشائع.

وقول القتّال الكلابي[85]:

من وَسْطِ جمع بني قريْطٍ بَعْدما هَتَفَتْ ربيعَةُ يا بَني جَوّابِ

بجرّ (وسْط) بالحرف (منْ) واستعماله اسْماً.

ويفهم مما تقدّم أن هذين التركيبين (وَسْطُها قد تفَلَّقا) و(مِنْ وَسْطِ جمع بني قريْطٍ) قد جاءا على خلاف الشائع في استعمال الظرف عند جمهور النحويين كوْن (وَسْط) فيهما معربة، مع أنّ الغالب فيها أن تكون ظرْفاً.

وأما (دون) فإنه إذا جاء بمعنى رديء فهو اسم وليس ظرفاً على نحو ما حكاه سيبويه في قوله: هذا ثوبٌ دونٌ أي رديءٌ[86]. وأما إذا لم يأت على هذا المعنى فهو ظرف للمكان مبني على الفتح، والكثير في استعماله على هذا الوجه نحو: جلست دون زَيْدٍ أي في مكانٍ منخفضٍ عنه، ونحو: زيدٌ دونَكَ أي في المكانة والمنزلة.

ويغلب عليه أن يأتي متصرّفا بـ (منْ) نحو قوله تعالى: "أأتّخذُ مِنْ دونه آلهةً" (يس 23) لكن تصرّفَه بغير (مِنْ) نادر[87] وقد منعه سيبويه وجمهور البصريين، وأجازه الأخفش والكوفيون[88]، وخرّج عليه قوله تعالى: "ومِنّا دون ذلك" (الجنّ 11) فذهب إلى أن (دونَ) مبتدأ، وبني لإضافته إلى مبنيّ. وردّه آخرون، وتأوّلوا الآية على حذف المبتدأ (ما) على تقدير ما دون ذلك[89].

ومن هذا القليل الذي أورده النحاة على تصرّف (دونَ) قول الشاعر[90]:

وباشَرْتُ حَدَّ الموْتِ والمَوْتُ دونُها

برفع (دون) على أنه خبر المبتدأ.

وقوله الآخر[91]:

وغَبْراءَ يحمي دونُها ما وراءها

برفع (دون) على أنه فاعل.

وواضح أن هذا التركيب الذي يتصرّف فيه (دون) على هذا الوجه قلّ استعماله على ألسنة العرب، وعدّ من التراكيب غير الشائعة في بناء الجملة، لأنه جاء على خلاف الأصل الذي يذهبون فيه إلى بنائه على الظرفيّة.

وعلى أي حال، فإنّ الأصل في هذه الظروف (حيثُ) و(وَسْطَ) و(دونَ) البناء، وهذا ما عليه جمهور النحاة على نحو ما مرّ قبل سطور. ويرى المحدثون أن كثيرًا من الألفاظ التي تعربها العربية الآن كانت في وقت ما مبنيّة ثابتة أواخرها على حركة واحدة أو على سكون[92]، وأن ظاهر الإعراب في العربية لم تأت دفعة واحدة، بل مرّت بفترات تطوّرية متلاحقة، وأن هذا التنوع في طرق الأداء الخاصة بين القبائل، لم يأت إلا عبر مجهود زمن طويل وأجيال عديدة. ويغلب على الظنّ أنّ ما نجده في بطون الكتب القديمة للنحو واللغة من أمثلة وشواهد لم تنسجم مع القواعد العامّة التي وضعها النّحاة يمثل مرحلة من مراحل اللغة السابقة، أو طوْرًا من أطوارها القديمة[93].

في ضوء ما تقدّم فإننا نرجّح أن إعراب هذه الظروف يعدّ تطورًا في استعمالها انحصر في بيئة لغويّة قليلة. لكنه تطوّر ناقص لم يكتمل، ولم يكتب له الانتشار، ذلك أن التطوّر اللغوي وفق ما يوضحه أولمان – متفقًا في ذلك مع رأي غيره من اللغويين المحدثين – يقع على مرحلتين: الأولى هي مرحلة التغير نفسه وما يطلق عليه "الابتداع والتجديد" **Innovation**، وقد يقوم به فرد أو أفراد بإدخال عناصر جديدة في استعمال اللغة. والثانية هي مرحلة انتشار التغير **Dissamination** بأن تتداوله الجماعة، وينتشر فيما بينها، وإذا حدث ذلك أصبح التغير عنصرًا من عناصر نظام اللغة[94].

ومن هذا المنطلق فإن هذه التراكيب اللغوية التي تذهب إلى إعراب هذه الظروف يغلب على الظنّ أنها لم تتطور تطوّرًا كاملاً، ليصبح تغيرها عنصرًا من عناصر نظام اللغة، بل بقيت متجمدة في إحدى المراحل التي مرّت على اللغة، وبقي استعمالها – على هذا الوجه – محصورًا في بيئات لغوية قليلة منعزلة ولم يكتب لها الانتشار، وجاءت مخالفة للمشهور والشائع عند العرب، وعدّت من الرواسب القديمة في اللغة.

3- اتصال الألف أو (ما) بـ (بيْن) وإضافتها إلى الجملة الفعليّة.

الأصل في (بَيْنَ) أن تكون ظرف مكان، وتَتَخلَّلُ بين شيئيْن أو أشياء نحو قوله تعالى: "لتَحكُمَ بيْنَ النّاس" (النساء 105) وقوله: "وأن احكم بينَهم" (المائدة 49). وقد يخرج عن الظرفية نحو قولهم: هو بَعيدُ بَيْن المنكبيْن[95]، ونحو قوله تعالى: "هذا فِراق بَيْني وبَيْنِكَ" (الكهف 78) وقوله: "وقال إنما اتخذْتُم من دونِ اللهِ أوْثاناً مودّة بينكم" (العنكبوت 25).

وإذا اتصلت بها الألف أو (ما) لزمت الظرفية الزمانية وتهيأت للإضافة إلى الجمل[96]، بكثرة إلى الاسميّة وبقلّة إلى الفعليّة[97].

ومن إضافتها إلى الاسميّة قول الشاعر[98]:

فبينا نَحْنُ نَرْقُبُه أتانا

بإضافة الظرف (بينا) إلى الجملة الاسميّة: (نحن نرقبه).

وقول الآخر[99]:

اسْتقدِرِ الله خيراً وارْضَيَنّ به فبينما العُسْرُ إذْ دارتْ مياسيرُ

بإضافة (بينما) إلى الجملة الاسميّة بعدها.

ومن إضافتها إلى الجملة الفعليّة وهو نادر قول الشاعر[100]:

فبينا نسوسُ النّاسَ والأمرُ أمرُنا إذا نحن فيهم سوقَةٌ نتنَصّفُ

فأضاف (بينا) إلى الجملة الفعليّة (نسوس الناس) على خلاف الشائع.

وقول الآخر[101]:

فبينا نُبَغّي الصَّيْدَ جاءَ غلامُنا يَدبُّ ويُخْفي شَخْصَه وَيُضائِلُه

فأضاف (بَيْنا) إلى الجملة الفعلية (نَبَغّي الصَّيْدَ).

وعلى أي حال، فنظرا لقلّة هذه التراكيب التي ورد فيها إضافة (بَيْنا) إلى الجملة الفعليّة، ذهب بعض النحاة إلى عدم جواز هذه الإضافة، وتأول ما ورد فيها على إضمار (نحنْ) [102]، ليصبح التقدير في البيتين الأخيرين: (فَبَيْنا نحن نسوس الناس) و(فبينا نحن نبغّي الصيد) بمعنى أن الإضافة تصبح للجملة الاسميّة على النحو الشائع في العربيّة. وهذا منهج يَنْتَهجه البصريون في إخضاع ما خالف قواعدهم من كلام العرب عن طريق التأويل والتقدير.

4- مجيء (إذْ) بعد (بَيْنا) و(بَيْنما):

قَد تأتي (إذْ) في جَواب (بَيْنا) وَ(بَيْنَما) نحو: بَيْنا زَيْد قائِم إذْ رأى هنْداً، ونحو: بينْما أنا جالِسٌ إذ جاء زيْد. وذهب بعض النّحاة – وعلى رأسهم سيبويه – إلى أن (إذ) في مثل هذه الحالة - أعني عند وقوعها بعد (بينا) و(بينما) - تكون للمفاجأة[103]. واستشهد بقول الشاعر[104]:

فبينما العُسْرُ إذ دارَتْ مَياسيرُ

وقول الآخر[105]:

بَيْنا كذلك والأعْدادُ وِجْهَتُها إذْ راعَها لِحَفيف خَلْفَها فَزَعُ

إلا أن هذا الرأي ليس مجمعا عليه عند النحاة. فواقع الأمر أنهم قد اختلفوا في جوانب كثيرة حول هذه المسألة منها: هل هي حينئذ ظرف مكان أم زمان؟ وهل هي حرف لمعنى المفاجأة أم هي حرف زائد يفيد التوكيد؟ أقوال عديدة مختلفة للنحاة في الإجابة على هذه التساؤلات[106].

وعلى أيّ حال فقد أشار النّحاة إلى أن الفصيح ألا يؤتى بـ (إذْ) بعد (بَيْنا) و(بَيْنما[107])، وأن حذفها أَقيس من ذكرها[108]، وإن كان كلا الوجهين عربيّاً مسموعاً[109]. ذلك أن المعنى يستفاد بتركها. وروي أن الأصمعي لم يكن يعدّ ذكرها في جواب بينا وبينما فصيحاً، لكثرة ما ورد عن العرب الفصحاء من كلام بدون ذكرها في الجواب[110]، ومن أمثلته قول الشاعر[111]:

بيْنا نحنُ نَرْقُبُه أتانا مُعَلَّقَ وَفْضَةٍ وزِنادَ راع

فلم يقل إذ أتانا.

يتضح مما سبق أن الأقيس والأشيع في مثل هذا التركيب عدم ذكر (إذْ) في جواب "بيْنا" و(بينما)، وأن الأحسن أن يقال: بينما زيد قائم رأى هنداً، وبينما أنا جالس جاء زيد، وإن كان كلا الوجهين مسموعاً عن العرب.

5- إضافة (مُذْ) و(مُنْذُ) إلى الجملة الاسميّة:

إذا وَلي (مُذْ) أو (مُنْذُ) جملة اسميّة أو فعليّة نحو: ما رأيته مُذْ زيد قائم أو مُذْ قَدِمَ زيد فالمشهور حينئذٍ فيهما أنهما ظرفان مضافان: قيل إلى الجملة بعدها، وعليه سيبويه والسيرافي والفارسي، وقيل إلى زمن مضاف إلى الجملة وعليه ابن عصفور[112].

وتكون إضافتهما إلى جملة مصرّح بجزأيها، الأكثر فيها كونها فعليّة[113]، نحو قول الشاعر[114]:

ما زالُ مُذْ عقدت يَداهُ إزارَهُ فَسَما فأدْرَكَ خمسَةَ الأشْبارِ

بإضافة (مُذْ) إلى الجملة الفعليّة: عقدت يداه إزاره.

وقول الآخر[115]:

قالَت أمَيْمةُ ما لِجسْمِكَ شاحِباً مُنْذُ ابْتُذِلْتَ ومِثْلُ مالِكَ يَنْفَعُ

بإضافة (منذُ) إلى الجملة الفعليّة (ابتذلتَ).

والقليل فيها كونها اسميّة من مبتدأ وخبر[116]، نحو قول الشاعر[117]:

وما زِلْتُ محمولاً عَلَيَّ ضَغينَةٌ ومُضْطَلَعَ الأضْغانِ مُذْ أنا يافِعُ

وقوله الآخر[118]:

وما زلْتُ أبْغي المالَ مُذْ أنا يافعُ وَليداً وَكَهْلاً حينَ شِبْتَ وَأمْرَدا

فأضاف (مذ) في البيتين إلى الجملة الاسمية (أنا يافع) على خلاف الشائع.

ومن هذا يتضح أن التركيب في نحو قولنا: ما رأيته مذ (أو منْذ) زيد قائم قليل الاستعمال في كلام العرب وفق ما ذكر النحاة، وأن الأحسن – على هذا الأساس – أن يقال فيه: ما رأيته مُذ (أو منذ) قام زيد، مع أن الوجهين كليهما سُمِعا عن العرب.

خامسا- باب الحال:

1- وقوع المصدر حالا:

الأصل في الحال أن يكون وَصْفاً نكرةً دالاً على هيئة صاحبه حين وقوع الفعل[119] نحو قوله تعالى: "ولا تعيثوا في الأرض مفسدين" (البقرة 60)، وقوله: "فتبسّم ضاحكاً من قولها" (النحل 19).

وكون الحال وَصْفاً غالِبٌ لا لازم[120]، بمعنى أنه قد يأتي على خلاف ذلك كأن يكون مصدراً نحو: قتلته صَبْراً، ولقيته فجاءة وكلمته مشافهة[121]. ونظرا إلى أن هذه المصادر وقعت أحوالاً على خلاف الأصل في الحال بكونه اسماً مشتقّاً فقد تأولها النحاة بمشتق على تقدير قتلته صابراً أو مصبوراً، ولقيته مفاجئاً، وكلمته مشافهاً.

كذلك فقد جاءت مصادر في موضع الحال لفظها معرفة وهي في تأويل النكرات، منها ما فيه الألف واللام ومنها المضاف، نحو "العراك" في قول لبيد بن ربيعة[122]:

فأرسلها العراك ولم يَذُدْها ولَم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ

فجاء عند من أعربه حالاً وفي مقدمتهم سيبويه[123] مخالفاً للأصل من وجهين: الأول: كونه مصدراً لا وصفاً. والثاني: كونه معرفة، وهذا قليل[124]. إذ الأصل فيه عند جمهور النحاة أن يكون واجب التنكير[125]، لئلا يلتبس بالصفة. لهذا تأوّله بعض النحاة على زيادة الألف واللام فيه[126]، وعلى تقدير "معتركة".

ومما وقع حالا من المصدر المضاف قولك: "مررت به وَحْده" وهو وإن كان معرفة فقد تأوّله النحاة على التنكير على تقدير: جاء منفرداً[127].

ومهما يكن من أمر فإن هذه التراكيب ليست شائعة في لسان العرب لهذا قصر النحاة ورود المصدر حالا على المسموع من العرب فلم يجيزوا القياس عليها، وهذا ما عبر عنه أبو حيّان

بقوله[128]: "أجمع الكوفيّون والبصريّون على أنه لا يستعمل من هذه المصادر إلا ما استعملته العرب ولا يقاس عليه غيره". وعلى هذا الأساس لا يقال: جاء زيدٌ بكاء وخرج عَمْرو سرعة على سبيل المثال، بل يقال جاء زيد باكياً وخرج عمرو مسرعاً على الأصل.

2- وقوع صاحب الحال نكرة بلا مسوّغ:

على خلاف الحال في كونه نكرة فإن الأصل في صاحبه أن يكون معرفة نحو قولك: رجع القائد منتصراً. ذلك أنه لو كان مماثلاً لصاحبه بأن يكونا معرفتين فيقال: رجع القائد المنتصر، أو نكرتين فيقال: رجع قائد منتصر لأصبحا نعتاً ومَنْعوتاً. لهذا التزم التخالف بينهما.

على أن النّحاة أجازوا وقوع صاحب الحال نكرة بمسوّغ في حالات[129]: كأن يتقدّم الحال على صاحبه نحو قول ذي الرّمّة[130]:

وتحت العوالي بالقنا مستظلّة ظِباءٌ أعارَتها العيون الجآذِرُ

أو أن يكون صاحب الحال اسماً مخصوصاً بنعت نحو قوله تعالى: "ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدّقا" (البقرة 101) أو بإضافة نحو قوله تعالى: "وقدّر فيها أَقْواتها في أربعة أيّام سواءً" (فصلت 10)، أو بمعمول نحو قولك "عجبت من ضَرْبٍ أخوك شديداً". أو أن يكون صاحب الحال مسبوقاً بنفي نحو قوله تعالى: "وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم" (الحجر 4)، أو نهي قول الشاعر[131]:

لا يَرْكَنَنْ أحدٌ إلى الإحْجامِ يومَ الوَغى متخوّفاً لحمامِ

أو استفهام نحو قول الآخر[132]:

يا صاح هل حُمَّ عَيْشٌ باقياً فترى لنَفسِكَ العُذْرَ في إبْعادِها الأمَلا

أو أن يكون الحال جملة نحو قوله تعالى: "أو كالذي مرّ على قريةٍ وهي خاوية على عروشها" (البقرة 259).

هذا هو الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة أو أن يكون نكرة بمسوّغ. ومن النادر وقوعه على خلاف ذلك، فقد أورد النحاة تراكيب غير شائعة جاء فيها صاحب الحال نكرة بلا مسوّغ منها قولهم: "عليه مائة بيضاً" و"فيها رجل قائماً"[133]، إذ الوجه في مثل هذه التراكيب أن يقال: "عليه مائة بيضٌ" و"فيها رجل قائم" على النعت[134]، أو أن يقال: "عليه المائة بيضاً" و"فيها الرجل قائماً على الحال.

3- الرّابط في الجملة الاسمية الحالية:

اشترط النحاة في الجملة الاسميّة التي تقع في موضع الحال أن يتم ربطها بصاحب الحال في الجملة قبلها. ذلك أن الحال فضلة يأتي بعد تمام الكلام، لهذا احتيج إلى رابط ليؤذن بأن الجملة لم تبق على الاستقلال[135].

والكثير الفصيح في ربط الجملة الاسمية الحالية أن يكون بالواو والضمير نحو قوله تعالى: "وتنسون أنفسكم وأنتم تتلون" (البقرة 77)، وقوله: "خرجوا من ديارهم وهم ألوف" (البقرة 243). وقد يكون الربط بالواو وحدها[136] نحو قوله تعالى: "لئن أكله الذئب ونحن عصبة" (يوسف 14) وقول الشاعر[137]:

بعثت إليها والنجوم طوالع حَذاراً عليها أنْ تقوم فتُسمعا

وإذا كان رابط الجملة الاسميّة الحاليّة الضمير وحده نحو ما رواه سيبويه عن بعض العرب يقول: "كلمته فوهُ إلى فيّ"[138]، فإنّ جمهور النحاة يرون أنه جائز فصيح. لكن الفرّاء والزمخشري من بعده يريان أنه نادر، ولا بد من الواو معه لربط الجملة[139].

وأما إذا خلت الجملة الاسمية الواقعة حالا من الرابطين (الواو والضمير) معاً نحو: خرجت زيد على الباب، ونحو: "مررت بالبرّ قفيزٌ بدرهم" فإن هذا قليل عندهم[140]، إذ الشائع والأحسن أن يقال: "خرجت وزيد على الباب" و"مررت بالبرّ قفيز منه بدرهم".

4- تقديم الحال على عاملها الظرف أو المجرور المخبر بهما:

الأصل في الحال أن تتأخر عن عاملها. ويجوز أن تتقدّم عليه إذا كان فعلاً متصرّفاً نحو قوله تعالى: خشّعاً أبصارهم يخرجون" (القمر 7) أو وصفاً مشتقاً يشبه الفعل المتصرف[141] نحو: مسرعاً زيدٌ منطلقٌ، ويجب تأخير الحال إذا كان العامل فعلاً غير متصرّف نحو: ما أحسن هنداً مقبلة، أو كان العامل معنوياً، والمقصود به ما تضمّن معنى الفعل دون حروفه كاسم الإشارة وحرف التشبيه كأن وحرف التمني ليت وحرف الترجي لعل[142] نحو قولنا: كأن زيداً مسرعاً أسدٌ.

وأما إذا كان العامل المعنوي الظرف أو الجار والمجرور فإنه يجوز بقلّة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر[143] به نحو قولك: "سعيدٌ مستقراً عندك، و"زيدٌ قائماً في الدّار" ونحو قول الشاعر[144]:

بِنا عاذَ عَوْفٌ وَهُوَ باديَ ذِلَّةٍ لديْكُم فلم يَعْدَمْ ولاءً ولا نصرا

بنصب "باديَ" على الحال، وتقديمها على العامل فيها الظرف (لديكم)، وهو خبر المبتدأ.

ونحو ما ورد في قراءة عيسى بن عمر والجحدري للآية الكريمة، والسمواتُ مطويّاتٌ بيمينه" (الزمر 67) بنصب "مطويات على الحال[145]، وتقديمها على عاملها الجار والمجرور (بيمينه) وهو خبر المبتدأ.

وعلى أي حال، فقد اختلف النحاة في هذه المسألة بين مجيز وممانع، ويذهب رأي البصريين فيها[146] إلى أن ما ورد منها من شواهد مسموعة يحفظ ولا يقاس عليها نظراً لقلّتها. وهكذا يتضح أن هذه التراكيب وإن كانت مسموعة عن العرب إلا أنها جاءت على خلاف الشائع على ألسنتهم، إذ أن الكثير والأحسن فيها أن يقال: سعيد عندك مستقرّاً وزيد في الدّار قائماً وهو لديكم باديَ ذِلّةٍ.

سادساً- باب التمييز:

1- تقديم التمييز على عامله:

اتفق النحاة على منع تقديم التمييز على عامله إنْ كان العامل فعلاً غير متصرّف نحو: ما أحسن زيداً رجلاً، أو كان غير فعل نحو: عندي عشرون درهماً[147]. واختلفوا في تقديمه إن كان العامل فيه فِعلاً متصرّفاً نحو: تصبّب زيد عرقاً، وتفقّأ الكبش شحماً، فذهب جمهور البصريين وعلى رأسهم سيبويه إلى منع تقديمه على عامله[148]، وعلّلوا ذلك بأنه الفاعل في الأصل، وقد حوّل الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة، وبقي هو الفاعل في المعنى[149]، فالأصل في قولنا: تصبب زيد عرقاً هو تصبب عرق زيد. وفي قولنا: تفقأ الكبش شحْماً هو تفقأ شَحْمُ الكبش. وطالما أن الفعل لا يتقدّم على فعله، فإن ما هو بمعنى الفاعل يحمل عليه كذلك[150]. لهذا منعوا أن يقال: عرقاً تصبّب زيد وشحماً تفقأ الكبش.

وذهب بض الكوفيين وعلى رأسهم الكسائي، والمبرد والمازني من البصريين إلى جواز تقديم التمييز على عامله إن كان فعلا متصرّفاً[151]. واستدلوا على ما ذهبوا إليه بالقياس والسماع، ورأوا أن الفعل هنا متصرّف لذلك جاز تقديم معموله عليه قياساً على تقديم معمول الأفعال المتصرفة عليها كالمفعول به والحال كما في نحو قولنا: عَمْراً ضرب زيد، وراكباً جاء زيد، دون أن يعبَأوا بأصله أو يبالوا به[152].

واستدلوا من السّماع بقول الشاعر[153]:

أتهجرُ لَيْلى بالفراقِ حَبيبَها وما كان نفساً بالفراقِ تطيبُ

بتقديم التمييز (نفساً) على عامله الفعل (تطيب).

وقول آخر[154]:

ضَيَّعتُ حَزْمي في إبعادي الأمَلا وما ارْعَوَيْتُ ورأسي شَيباً اشْتَعلا

بتقديم التمييز شيباً على عامله الفعل (اشتعل).

ومهما يكن من أمر فإن تقديم التمييز على عامله الفعل المتصرف قليل في نظر النّحاة[155]. وجاءت شواهده مقتصرة على الشعر وعلى خلاف الأصل، الأمر الذي يشير إلى أن هذه التراكيب: عَرَفاً تصبب زيد، وشحماً تفقأ الكبش، ورأسي شيباً اشتعل غير شائعة، وأن الشائع والأصل فيها أن يقال: تصبّب زيد عرقاً، وتفقأ الكبش شحماً، واشتعل رأسي شيباً، بتقديم العامل وتأخير التمييز عليه.

2- تمييز (كم) الخبريّة:

تفيد (كم) الخبريّة التكثير[156]، وتكون للإخبار فلا يحتاج المتكلم بها من سامعه جواباً، ولها صدر الكلام في الجمل، وهي اسم مبهم لا بدّ له من التمييز، ويأتي تمييزها مفرداً نحو: كم عَبْدٍ لَكَ، وكم رَجُلٍ أفضلُ منك، ونحو قول الشاعر[157].

كَم عَمَّةٍ لك يا جريرُ وخالَةٍ فَدْعاءَ قد حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشاري

وقد يأتي جمعاً فيقال: كم عَبيدٍ لكِ، وكم رجال زاروك. ونحو قول الشاعر[158]:

كم مُلوكٍ بادَ مُلكهُم وَنَعيم سوقةٍ بادوا

والإفراد عند النحاة أكثر وأفصح، حتى زعم بعضهم أن تمييزها بالجمع شاذ[159]، ومقتضى هذا الكلام أن الشائع والأحسن في تمييز (كم) الخبريّة أن يأتي مفرداً بأن يقال: كم عَبْدٍ لَكَ، وأن التركيب كم ملوكٍ باد ملكُهُم قد جاء على خلاف الشائع وإن كان مسموعاً.

وحكم إعراب تمييزها وجوب الجرّ بإضافتها إليه عند البصريين وبحرف الجرّ (مِنْ) مقدراً عند الكوفيين[160]، وذلك إذا جاء متصلا بها نحو: كم صَديقٍ لك، ونحو قول الشاعر[161]:

وكم لَيْلَةٍ قد بتُّها غير آثمٍ بساجِيَةِ الحِجْلَيْنِ رَيّانَةِ القُلْبِ

أما إذا جاء تمييزها منفصلا عنها بجملة أو بظرف وجار ومجرور فإنه يتعيّن النصب[162]، نحو قول الشاعر[163]:

كَمْ نالني منهم فضلاً على عَدَمٍ إذْ لا أكادُ من الإقتارِ أحْتَمِلُ

بنصب (فضلاً) على التمييز بعد (كم) الخبريّة، لوجود فاصل بينهما وهو جملة (نالني).

وقوْل الآخر[164]:

تـؤمُ سنـاناً وكـم دونَهُ مِنَ الأَرْضِ مُحدوْدِباً غارُها

بنصب (محدَوْدباً) على التمييز بعد (كم) الخبرية لوجود فاصل بينهما وهو الظرف (دونه) والجار والمجرور (من الأرض).

وقد ينصب تمييزها دون فصل، ذكر ذلك سيبويه واستشهد عليه ببيت الفرزدق السابق قبل سطور حيث ذهب إلى أن بعض العرب ينشده بنصب "عمّة"، وأشار إلى أنها لغة لناس منهم دون تسميتهم[165]، ونسبها غيره من النّحاة إلى بني تميم[166]، وأضاف أبو حيّان أنها لغة قليلة[167].

وهكذا يتضح أن الشائع الغالب في حركة إعراب تمييز (كم) الخبريّة هو الجرّ إذ كان متصلا بها، والنصب إذا كان منفصلا عنها بجملة أو بشبه جملة. أما النصب دون فصل فتركيب غير شائع لأنه جاء على لغة قليلة لبعض العرب.

سابعا- باب الاستثناء:

1- تقديم المستثنى بإلا على المستثنى منه:

إذا وقع المستثنى في أسلوب استثناء تام منفي جاز فيه الإتباع على البدل عند البصريين (وعلى العطف عند الكوفيين) أو النصب نحو قولك: ما جاءني أحدٌ إلا زَيْدٌ وإلا زَيْداً، وما مررت بأحدٍ إلا زَيْدٍ وإلا زَيْداً[168]. والوجه الأرْجح هو الإتباع على البدل[169]، لأنه "الأكثر الأشيع في الاستعمال، والأقيس"[170]، وعلى هذا الوجه ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى: "ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم" (النور 6) وقوله: "ما فعلوه إلا قليل منهم" (النساء 66).

أما إذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه نحو قولك: ما جاءني إلا زَيْداً أحدٌ، وما مررت إلا زَيْداً بأحدٍ، ففي هذه الحالة لا يجوز في المستثنى إلا النصب ويبطل البدل[171]، ذلك أن البدل يمتنع تقدمه على المبدل منه، لأنه من التوابع التي يتبع فيها الاسم ما قبله في حركة إعرابه كالنعت، لهذا يتعين النصب[172]، واستشهد النّحاة على ما ذهبوا إليه بقول كعب بن زهير[173]:

النّاسُ ألْبٌ عليـنا فيك ليس لنا إلا السّيوفَ وأطرافَ القَنا وَزَرُ

بنصب المستثنى (السيوف) لتقدّمه على المستثنى منه المرفوع (وزرُ) وقول الكميت[174]:

فما لي إلا آل أحمدَ شيعةٌ ومالي إلا مَشْعَبَ الحقّ مَشْعَبُ

بنصب (آل) على الاستثناء لتقدّمه على المستثنى منه (شيعة)، وكذلك نصب المستثنى (مشعب الحقّ) لتقدمه على المستثنى منه (مَشعَبٌ).

وروى سيبويه عن شيخه يونس بن حبيب[175] أن "بعض العرب الموثوق بهم يقول: مالي إلا أبوك أحدٌ، فيجعلون أحداً بدلاً كما قالوا: ما مررت بمثلِهِ أَحَدٍ فجعلوه بدلا". وهكذا ذهب هؤلاء إلى رفع المستثنى (أبوك) مع تقدمّه على المستثنى منه (أَحدٌ) على خلاف الشائع عند العرب.

وقد وصفت هذه اللغة بالقلّة، وبأنها لا يقاس عليها عند البصريين، وقد أجازها الكوفيون والبغداديون[176]، واستشهدوا بقول الشاعر[177]:

إذا لم يكن إلا النبيّون شافعُ

برفع "النبيون".

وخلاصة ذلك كلّه أن المستثنى إذا تقدّم على المستثنى منه في التام المنفي فإن الكثير الشائع في لغة العرب أن يكون منصوبا. وقد جاء مرفوعاً في لغة قليلة. وعلى هذا يكون التركيب "مالي إلا أبوك أحد" الذي رواه يونس عن بعض العرب قد جاء على خلاف الأصل، وأن الغالب الأحسن في لغة العرب أن يقال: "مالي إلا أباك أحد".

2- المستثنى بإلا في الأسلوب التام المنفي المنقطع:

الأصل في المستثنى بإلا إذا وقع في أسلوب تام منفي منقطع أن يكون منصوبا نحو: ما في الدّار أحد إلا حماراً، وما مررت بأحدٍ إلا دابّةً. وهذه هي اللغة الأكثر شيوعاً، وهي لغة أهل الحجاز وجميع العرب سوى بني تميم[178]. ووجّه النحاة النصب في هذه اللغة على أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه حتى يتبعه ويبدل منه[179]. وقد حمله سيبويه على معنى لكنّ، كأنك قلت: ليس فيها أحدّ ولكنّ حماراً[180]. وورد على هذا الوجه في القرآن الكريم في قوله تعالى: "مالهم به من عِلْمٍ إلا اتّباعَ الظنّ" (النساء 157) وفي قوله: "وما لأحدٍ عنده من نعمةٍ تُجزى إلا ابْتِغاءَ وَجْهِ رَبّهِ الأعلْى" (الليل 19، 20) بنصب "اتباع" و"ابتغاء" على الاستثناء المنقطع ومما ورد منه في الشعر قول النابغة[181].

حَلَفْتُ يميناً غيرَ ذي مَثْنَويَّةٍ ولا عِلْمَ إلا حُسْنَ ظَنٍّ بصاحِبِ

بنصب "حُسْنَ".

وتذهب لغة قليلة لبني تميم إلى جواز إتباع المستثنى للمستثنى منه على البدل في الاستثناء المنفي المنقطع[182]، يقولون: ما فيها أحدٌ إلا حِمارٌ، وما مررت بأحدٍ إلا دابّةٍ. ووجّه النحاة الإتباع في هذه اللغة ليوافق المشهور في لغة العرب، وذلك إمّا بحمله على الاستثناء الناقص بجعل المستثنى منه في هذه الحالة كعدم ذكره من جهة إمكانية الاستغناء عنه حيث إن المعنى على ذلك في قولنا: ما في الدار أحدٌ إلا حمارٌ، كأننا نقول: ما في الدّار إلا حمارٌ. أو بحمله على الاستثناء المتصل، وذلك عن طريق التوسع في معنى المستثنى وجعله نوعاً من المستثنى منه على سبيل المجاز كما يقال: مالي عتابٌ إلا السَّيْفُ، فيجعل السيّفَ عتابه على المجاز. وإذا تعذّر حملُه على أحد الوجهين السابقين تعيّن النصب[183].

ومن الإتباع على لغة تميم ما ورد في قول الشاعر[184]:

وبَلدةٍ ليس بها أنيسُ إلا اليَعافيرُ وإلا العيسُ

برفع "اليعافير" على البدل من المستثنى منه "أنيسُ".

وقول الآخر[185]:

عَشيَّةَ لا تُغْني الرِّماحُ مَكانَها ولا النَّبْلُ إلا المشرفيّ المصمَّمُ

برفع المستثنى "المشرفيّ" على البدل من المستثنى منه (الرّماح والنّبل).

هذا، وقد تسرّبت لغة تميم إلى القراءات القرآنية. ففي قراءتهم لقوله تعالى: "وما لأحد عنده من نعْمةٍ تُجزى. إلا ابْتغاءَ وَجْهِ رَبّهِ الأعلى" (الليل، 19، 20) ذهب جمهور القراء إلى نصب "ابتغاء" على اللغة المشهورة في الاستثناء المنقطع. وذهب يحيى بن وثّاب في قراءة شاذّة إلى رفع "ابتغاء" على البدل من موضع "نعمة" المجرور بحرف جر زائد على لغة تميم[186].

3- المستثنى بـ (خلا) و(عدا) و(حاشا):

يجوز في المستثنى بـ (خلا) و(عدا) وَجْهان[187]:

الأول: النصب، وهو الأصل، والكثير الشائع في لغة العرب، إلى حدّ أن بعض النحاة ذهب إلى أن المستثنى بهما لا يكون إلا نصباً سواء وقع في أسلوب استثناء تام موجب أو منفيّ[188] نحو

قولك: قام القوم خلا (أو عدا) زيداً، وما قام أحد خلا (أو عدا) زيداً. وهما في هذا الحالة فعلان والمستثنى بهما منصوب على أنه مفعول به. ومن شواهده قول الشاعر[189]:

وبَلْدَةٍ ليس بها طوريُ ولا خلا الجنّ بِها إنسِيُّ

بنصب (الجنّ) مستثنى بـ (خلا).

وقول الآخر[190]:

عَدا سُلَيْمى وعَدا أباها

بنصب (سُلَيْمى) و(أباها) مستثنى بـ (عَدا).

الثاني: الجرّ. وهو قليل[191]. وقد روى سيبويه[192] الجرّ بـ (خلا) عن بعض العرب، يقولون: ما أتاني القومُ خلا عَبْدِ اللهِ، إلا أنه لم يحفظه في (عدا) لقلّته وحكاه الأخفش[193]. ومن شواهده قول الشاعر[194]:

خَلا اللهِ لا أرجو سِواكَ وإنّما أعدُ عيالي شعْبَةً من عيالِكا

بجرّ لفظ الجَلالة (الله) مستثنى بحرف الجرّ (خَلا).

وقول الآخر[195]:

أبَحْنا حَيَّهُم قَتْلاً وأسْراً عَدا الشَّمْطاءِ والطِّفْلِ الصَغيرِ

بجرّ (الشمطاء) مستثنى بحرف الجرّ (عدا).

فإذا سبقت (خلا) و(عَدا) بـ (ما) المصدريّة تعيّن النصب بهما على المفعولية تقول: أتاني القوم ما خلا (أو ما عدا) زَيْداً، ونحو قول الشاعر[196]:

ألا كُلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطِلُ

بنصب المستثنى لفظ الجلالة (الله) مفعولاً به.

وقول الآخر[197]:

تُمَلُّ النّدام ما عَداني فإنّني

فياء المتكلم في (عداني) في محل نصب مفعول به بدليل اتصال نون الوقاية به.

أما حاشا فإن الكثير والمشهور فيها أن تكون حرف جرّ، وأن يكون المستثنى بعدها مجروراً[198]، تقول: جاء القوم حاشا زيْدٍ. وقال الشاعر[199]:

مَنْ رامَها حاشا النبيّ وَرَهْطِهِ

بجرّ المستثني (النبيّ) بـ (حاشا).

وقول الآخر[200]:

حاشا أبي ثوبان إن به

بجرّ المستثنى (أبي) بـ (حاشا).

وقد تأتي (حاشا) فعلاً، فيكون ما بعدها منصوباً، وهذا قليل[201]، إلى حدّ أن سيبويه وأكثر البصريين لم يجيزوا النصب بها، وأجازه المازني والمبرد والزجاج، ونقله أبو زيد الأنصاري وأبو عمرو الشيباني[202]، وهما مشهوران بكثرة الرواية عن العرب والرحلة إلى البادية. ومما ورد منه في الكلام قول أحدهم[203]: "اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطانَ وأبا الأصبع" ومن الشعر قول الشاعر[204]:

حاشا قريشاً فإن الله فَضَّلَهُم على البريَّةِ بالإسلام والدّينِ

وقول الآخر[205]:

حاشا أبا ثوبانَ إنّ أبا ثَوْبانَ ليس ببُكْمَةٍ فَدْمِ

بنصب المستثنى "قريشا" و"أبا" مفعولين للفعل "حاشا". والغالب في (حاشا) ألا تسبق بـ (ما)، فلا يقال أتوني ما حاشا زيداً[206] وقد جاء ذلك قليلا[207]، ومنه قول الشاعر[208].

رأيت الناس ما حاشا قريشاً فإنّا نحن أفضلُهم فعالا

ومقتضى ما تقدّم من الكلام أن المشهور والأكثر استعمالاً في لغة العرب أن يكون المستثنى بـ (خلا) و(عدا) منصوباً، والمستثنى بـ (حاشا) مجروراً، وإن التراكيب: قام القوم خلا (أو عدا) عَلِيٍّ وأتاني القوم حاشا زَيْداً غير شائعة في لسان العرب، وقد جاءت على القليل في كلامهم.

ثامنا- باب الجار والمجرور

1- الفصل بين الجار والمجرور:

الأصل والمشهور في اللغة أن يتصل الجار بمجروره نحو قوله تعالى: "قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم" (النور/ 30). ولا يجوز عند النحاة الفصل بين الجار والمجرور[209]. لكنه سمع شيء من ذلك في الشّعر نحو قول الشاعر[210]:

إنّ عَمْراً لا خيرَ في اليَوْمَ عَمْروٍ إنّ عَمْراً مُكَثّرُ الأَحــْزانِ

حيث فصل بين حرف الجر (في) والمجرور (عمرو) بالظرف (اليومَ).

وقول الآخر[211]:

رُبّ في الناسِ موسرٍ كعديمٍ وعَديـمٍ يخالُ ذا أيْســار

حيث فصل بين حرف الجر (ربّ) والمجرور (موسرٍ) بالجر والمجرور (في الناس).

وقول آخر[212]:

وإني لاطوْي الكَشْحَ من دون ما انْطَوى وأَقْطَعُ بالخَرْقَ الهَبـوع المُراجم

فقد فصل بين حرف الجر (الباء) ومجروره (الهبوع) بالمفعول به (الخَرْقَ).

وقد حمل النّحاة الفصل بين الجار ومجروره في الأبيات السابقة على الضرورة الشعرية[213]. لكن هذا الفصل قد ورد في النثر أيضا على نحو ما حكاه الكسائي من قولهم: اشتريته بِواللهِ دِرْهَمٍ[214]. حيث فصل بين حرف الجار (الباء) ومجروره (درهم) بالقسم (والله). واعتبر أبو حيان هذا الفصل في النثر نادراً[215]. وعلى هذا لا يجيز البصريون القياس عليه، وقاسه من الكوفيين علي بن المبارك الأحمر تلميذ الكسائي في رُبَّ نحو: رُبَّ واللّهِ رَجُلٍ عالمٍ لقيته[216].

2- حذف حرف الجرّ:

قد يحذف حرف الجر، ويأتي حذفه على ضَربيْن[217]:

الأول: أن يحذف ويزول عمله. وذلك عند تعدية بعض الأفعال اللازمة المتعدّية بحرف الجرّ إلى المفعول به بنفسها نحو قول بعض العرب[218]. ذهبْتُ الشّام، بحذف حرف الجر وتعدية الفعل

إلى المفعول به، والوجه فيه أن يقال: ذهبت إلى الشام. وقولهم[219]: دخلت البيت، والوجه فيه أن يقال: دخلت في البيت، لكنهم حذفوا حرف الجرّ (في). ومنه قول الشاعر[220]:

أَسْتَغْفِرُ اللّه ذَنْباً لستُ مُحصِيَةُ رَبَّ العِبادِ إليْهِ الوَجْهُ والعَمَلُ

أراد: من ذنْبٍ، فحذف حرف الجرّ وعدّى الفعل بنفسه إلى المفعول.

وقول عَمْرو بن معْد يَكرب الزّبيدي[221]:

أَمَرْتُكَ الخيْرَ فافْعَلْ ما أُمِرْتَ به

فقَدْ تَركْتُكَ ذا مـالٍ وذا نَشَبِ

أراد: بالخير.

ومنه قول المتلمّس[222]:

آلَيْتُ حَبَّ العِراقِ الدّهْرَ أَطْعَمُهُ والحَبُّ يأْكلُهُ في القَرْيَةِ السّوسُ

أراد: عَلى حَبِّ العراق.

وعلى أي حال، فإن هذه التراكيب في الأمثلة والشواهد السابقة غير شائعة، وإن كانت مسموعة من بعض العرب. ثم إن حذف حرف الجر فيها قد جاء على خلاف الكثير المشهور في كلام العرب، على نحو ما أكّده سيبويه بقوله[223]: "وليست أَسْتَغفر الله ذَنْباً وأمرْتُكَ الخيرَ في كلامِهِمْ جميعاً، وإنما يتكلّم بها بَعْضُهم". وقد عدّه بعض النحاة شاذاً[224]، لقلّته وندرته، ولهذا لم يجيزوا القياس عليه فلا يقال: مررت زَيْداً في مررت بزيدٍ[225].

الثاني: أن يحذف حرف الجرّ ويثبت عملُه بأن يبقى الاسم مجروراً، وذلك نحو ما روي عن رؤبة بن العجّاج عندما سئل: كيف أصبحت؟ فقال: خيْرٍ، عافاكَ الله[226]، أراد: بخير. ونحو قولهم[227]: اللّه لأفعلَنّ يريد: باللّهِ. وقولهم: لاهِ أبوك، يريدون: لِلّهِ أبوكَ[228] ونحو قول الشاعر[229]:

رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ كِدتُ أَقْضي الحياةَ مِنْ جَلَلِهْ

أراد: رُبّ رسمِ دارٍ، فحذف حرف الجرّ، وأبقى الاسم مجروراً.

وقول الآخر[230]:

بَلْ مَهْمَهٍ قطعْتُ بَعْدَ مَهْمَهٍ

أراد: رُبَّ مَهْمَهٍ، فجرّ الاسم مَهْمهٍ "بحرف الجرّ المحذوف" "رُبَّ".

ومهما يكن من أمر، فإن هذه التراكيب المسموعة من بعض العرب في الأمثلة والشواهد السّابقة قد وصفها النّحاة بالقلّة والندرة[231]، لأنها جاءت على خلاف الشائع بينهم بإثبات حرف الجرّ في التركيب وإبقاء عمله.

الخاتمة

أود أن أختم هذه الدراسة بما يلي:

1- هذه التراكيب غير الشائعة مسموعة من بعض العرب، وقد جاءت على خلاف المشهور في كلامهم. وربما يمثل بعضها طورًا سابقًا في اللغة، انزوى في بيئة لغوية معينة. بعد أن تطوّر إلى صورة جديدة شاعت بين العرب. أو ربما يمثل إرهاصًا لطور جديد لم يقدّر له الانتشار بين العرب فاستقرّ في إحدى بيئاتهم اللغويّة.

2- بَلَغَ عدد التراكيب غير الشائعة التي تمّت دراستها في هذا البحث سبعين تركيباً.

3- قد يستفاد من هذه الدراسة عند تأليف كتب النّحو لأغراض تعليميّة، أو عند تدريسه، حيث يكون التركيز على القواعد العامّة والتراكيب الشائعة، وقد يكتفى بالإشارة إلى غير الشائعة، تيسيراً للنحو العربي على الدّارسين، وتقليلاً من الخلاف والتأويل والأدلة العقليّة.

4- لعلّ من المفيد هنا دعوة الباحثين كي يوجهّوا بعض أبحاثهم نحو اللغة الفصحى المعاصرة، للوقوف على تراكيبها الشائعة وغير الشائعة، ومقارنتها بمثيلاتها السابقة، لمعرفة التغير أو التطور الذي قد يكون أصاب بنيتها، أسوة بما حدث ويحدث في اللغات الحيّة في العصر الحديث، وبذلك نؤدّي للفصحى خدمة جليلة.

التراكيب الواردة في البحث

	التراكيب غير الشائعة	التراكيب الشائعة
أولا: باب المفعول به	ثلاث كلّهن قتلت عمداً (شعر) فثوب لبست وثوب أجرُ (شعر) ضعيف النكاية أعداءه (شعر) فلم أنكل عن الضرب مسمعا (شعر) إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيّا الشواب إيّاك المراءَ	ثلاثاً كلّهن قتلت عَمْداً فثوباً لبستَ وثوباً أجرّ ضعيف نكايته الأعداء فلم أنكل عن ضربه مسمعا تحذير الغائب وإضافة (إيّا) إلى الظاهر قليل إيّاك والمِراءَ
ثانياً: باب المفعول لأجله	لا أَقْعُدُ الجبْنَ عن الهيجاءِ (شعر) مَنْ أمّكُمْ لرغبةٍ فيكم جُبِر (شعر) أما العبيد فذو عبيدٍ	لا أقعدُ جُبْناً عن الهيجاء مَنْ أمّكم رغبَة فيكم جُبِر أما تملك العبيد فذو عبيد
ثالثاً: باب المفعول معه	كيف أنت وزيداً ما أنت وزيْداً كيف أنت وقصعةً من ثريد	كيف أنت وزيدُ ما أنت وزَيْدُ كيف أنت وقصعةُ من ثريد
رابعاً: باب المفعول فيه	بيض المواضي حيث لَيِّ العمائم (شعر) اما ترى حيث سُهَيْلٍ طالعاً (شعر) كان ذلك حيْثَ التقينا جئت مِنْ حَيْثِ جِئت كان منّا بحيث يُعْكي الإزارُ (شعر) إلى حيث ألقت رحلَها أم قشحم (شعر) فأصبح في حيثُ التقينا شريدَهم (شعر) وَسْطُها قد تغلّقا مِنْ وَسْطِ جَمْع بني قريْطٍ وباشرت حَدَّ الموت والموت دونَها (شعر) وغبراءَ يحمي دونُها ما وراها (شعر) فبينا نسوس الناسَ (شعر) فبينا نبغّي الصَّيْد (شعر)	بيض المواضي حيث العمائمُ لَيُّ أما ترى حيث طلعَ سُهَيْلُ كان ذلك حيْثُ التقينا جئت من حَيْثُ جئت الغالب في جرّ (حيث) أن يكون بـِ (مِنْ) وَسْطَها قد تغلّقا وَسْطَ جمعِ بني قريْطٍ وباشرت حدّ الموت والموت دونَها وغبراء يحمي دونَها ما وراءها فبينا نحن نسوسُ الناس فبينا نحن نبغّي الصَّيْد

	التراكيب غير الشائعة	التراكيب الشائعة
خامساً: باب الحال	قتلته صَبْراً	قتلته صابراً
	لقيته فجاءةً	لقيته مفاجئاً
	كلمته مشافهةً	كلّمته مشافِهاً
	أرسلها العِراك	أرسلها معتَركة
	مررت به وَحْدَهُ	مررت به منفرداً
	عليه مائة بيضاً	عليه المائة بيضاً
	فيها رجل قائماً	فيها الرجل قائماً
	خرجت زيد على الباب	خرجت وزيد على الباب
	مررت بالبرّ قفيزُ بدرهم	مررت بالبر قفيز منه بدرهم
	سعيدُ مستقراً عندك	سعيدُ عندك مستقراً
	زيد قائماً في الدّار	زيد في الدّار قائماً
	وهو باديَ ذلّةٍ لديكم (شعر)	وهو لديكم بادي ذلّةٍ
سادساً: باب التمييز	عرقاً تصبَّبَ زَيْدُ	تصبّب زَيْدُ عَرَقاً
	شحْماً تفقأ الكبش	تفقأ الكبش شحماً
	رأسي شيباً اشتعل	اشتعل رأسي شيباً
	وما كان نفساً بالفراقِ تطيب (شعر)	وما كان بالفراق تطبيب نفساً
	كم عَبيدٍ لك	كم عَبْدٍ لك
	كم رجال زاروكَ	كم رجلٍ زارَك
	كم ملوكٍ بادَ ملكهم (شعر)	كم ملكٍ بادَ ملكُهُ
	كم عَمّةً لك يا جرير وخالَة (شعر)	كم عَمّةٍ لك يا جرير وخالَة
سابعا: باب الاستثناء	مالي إلا أبوك أحدُ	مالي إلا أباك أحدُ
	إذا لم يكن إلا النبيّون شافع (شعر)	إذا لم يكن إلا النبيّين شافع
	ما فيها أحدُ إلا حمارُ	ما فيها أحد إلا حماراً
	ما مررت بأحدٍ إلا دابّةٍ	ما مررت بأحدٍ إلا دابّةً
	وبَلْدةٍ ليس بها أنيس إلا اليعافيرُ (شعر)	وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافيرَ
	أتاني القوم خَلا عَبْدِ اللهِ	أتاني القوم خلا عبْدَ اللّهِ
	خلا اللهِ لا أرجو سواك وإنما (شعر)	خلا اللّهَ لا أرجو سواك وإنّما
	عدا الشَمطاءِ والطفلِ الصّغير (شعر)	عَدا الشمطاءَ والطفلَ الصغير

	التراكيب غير الشائعة	التراكيب الشائعة
	حاشا قريشاً فإن اللّه فضّلهم (شعر) حاشا أبا ثوبان إن أبا (شعر)	حاشا قريشٍ فإن اللّه فضّلهم حاشا أبي ثوبان إنّ أبا
ثامناً: باب الجار والمجرور	لا خَيْرَ في اليَوْمَ عمرو (شعر) رُبَّ في الناسِ موسرٍ كعديمٍ (شعر) وأقطع بالخرْقَ الهبوع المُراجم (شعر) اشتريته بواللّه درهمٍ ذهبت الشامَ دخلت البيت استغفر الله ذنباً أمرتكِ الخير آليت حَبّ العراقِ خيرٍ. عافاك اللّه اللّهِ لأفعلّنّ لاهِ أبوك رسْمِ دار وقفت في طَلَلهْ (شعر) بَلْ مَهْمَهٍ قطعت بعد مَهْمَهٍ	لا خيْرَ في عَمْروٍ اليومَ رُبَّ موسرٍ في الناسِ كعديمٍ وأقطع بالهبوع الخرْقَ المراجمِ اشتريته بدرهم واللّهِ ذهبت إلى الشّامِ دخلت في البيت أستغفر الله من ذنبٍ أمرتك بالخير آليت على حبِّ العراق بخير. عافاك اللّه باللّهِ لأفعلَنّ للّهِ أبوك رُبَّ رسمِ دارٍ وقفت في طَلَلِهْ بل رُبّ مَهْمَهٍ قطعت بعد مَهْمَهٍ

Uncommon Structures in Sentence Complements

Ibrahim Al-Sayyed, *Department of Arabic Language and Literature, AL al-Bayt University, Mafraq, Jordan.*

Abstract

Syntacticians built their method of formulating syntactic rules on the common structures of Standard Arabic. They often used to mention many of the uncommon structures which were heard from Arabs, but did not abide with the general Arabic rules of syntax.

A number of well-known Arabic references of syntax were consulted, from which many uncommon structures were collected. Thus, the study attempted to clarify, analyze, and contrast these structures with similar common ones in a minimal way without reference to syntacticans' differences and their logical syntactic evidence.

قدم البحث للنشر في 2007/10/3 وقبل في 2008/6/23

الهوامش:

(1) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب تحقيق عبد السّلام هارون (دار الكتاب العربي. القاهرة 1388 هـ/ 1968م) 81/1، ابن يعيش موفق الدين بن علي. شرح المفصل. تحقيق أحمد السيّد أحمد (المكتبة التوفيقية. القاهرة د. ت) 322/1.

(2) ابن عقيل بهاء الدين عبد الله شرحه على الألفيّة، تحقيق ح. الفاخوري (دار الجيل. بيروت 1424هـ/ 2003م) 413/1.

(3) سيبويه: الكتاب 82/1.

(4) المصدر السابق 82/1.

(5) أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي. البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وزميله (دار الكتب العلميّة. الطبعة الأولى، بيروت 1422هـ/ 2001م) 7/ 470.

(6) ابن عقيل: شرحه على الألفية 1/ 413.

(7) سيبويه: الكتاب 1/ 80.

(8) ابن يعيش. شرح المفصل 1/ 322.

(9) سيبويه: الكتاب 1/ 86.

(10) سيبويه. الكتاب 86/1.

(11) سيبويه. الكتاب 86/1.
(12) المصدر السابق 86/1.
(13)المصدر السابق 85/1.
(14) سيبويه الكتاب 190/1.
(15) المصدر السابق 190/1.
(16) المصدر السابق 191/1.
(17) سيبويه. الكتاب 189/1.
(18) المصدر السابق 190/1.
(19) المصدر السابق 192/1.
(20) سيبويه الكتاب 192/1.
(21) المصدر السابق 193/1.
(22) المبرّد، محمد بن يزيد. المقتضب. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة (عالم الكتب بيروت (د. ت)) 14/1.
(23)الرّضي الاستراباذي محمد بن الحسن. شرح كافية ابن الحاجب. قدّم له د. إميل بديع يعقوب (دار الكتب العلمية. بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1419هـ/1998) 471/3 ابن هشام عبد الله جمال الدين بن يوسف. أوضح المسالك محمد محيي الدين عبد الحميد. جامعة محمد بن سعود الإسلامية. الرياض، الطبعة السادسة 1394هـ/ 1974م) 205/3. ابن هشام، شرح اللمحة البدرية لأبي حيان، تحقيق د. صلاح رواي (مطبعة حسّان، القاهرة، الطبعة الثانية 1985م) 102/2، 103.
(24) الرضي، شرح الكافية 478/3.
(25) أبو حيّان. محمد بن يوسف الأندلسي. ارتشاف الضّرب. تحقيق د. رجب عثمان محمد وزميله. (مكتبة الخانجي بالقاهرة. الطبعة الأولى، 1418هـ/1998م) 1479/3. الخضري، محمد. حاشيته على ابن عقيل. (دار إحياء الكتب العربيّة. عيسى البابي الحلبي وشركاه) 89/2.
(26) سيبويه. الكتاب 274/1.
(27)سيبويه. الكتاب279/1.
(28) الرضي. شرح الكافية 4/2.
(29) الصبّان، محمد بن علي، حاشيتة على شرح الأشموني دار إحياء الكتب العربية. عيسى البابي الحلبي وشركاه 191/3، 192.
(30) سيبويه، الكتاب 279/1. الرضي. شرح الكافية 7/2.

(31) الرضي. شرح الكافية 7/2.
(32) سيبويه. الكتاب 279/1.
(33) الرضي. شرح الكافية 8/2.
(34) ابن يعيش. شرح المفصل 366/1.
(35) سيبويه. الكتاب 368/1. الرضي. شرح الكافية 35/2.
(36) أبو حيان ارتشاف الضرب 1383/3. ابن يعيش. شرح المفصل 386/1. ابن هشام، أوضح المسالك، 225/2 – 227.
(37) السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع. تحقيق أحمد شمس الدين (دار الكتب العلميّة. الطبعة الأولى. بيروت 1418هـ/1998م) 99/2. ابن هشام. أوضح المسالك، 226/2.
(38) أبو حيان. ارتشاف الضرب 1385/3. ابن هشام. أوضح المسالك 226/2.
(39) أبو البركات الأنباري عبد الرحمن بن محمد. الإنصاف في مسائل الخلاف. محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة 1982م، 253/1. السيوطي. همع الهوامع 98/2. أبو حيان، الارتشاف 1385/3. ابن هشام، أوضح المسالك 227/2. مع اختلاف في الرواية حيث ورد في الإنصاف "نفضة"، وفي الارتشاف "قترة" بدل: هزة.
(40) السيوطي، همع الهوامع، 100/2 أبو حيّان. الارتشاف 1386/3.
(41) ابن هشام أوضح المسالك 228/2، السيوطي، همع الهوامع 100/2 أبو حيّان. الارتشاف 1387/3.
(42) أو حيان الأندلسي. ارتشاف الضرب 1386/3.
(43) ابن هشام. أوضح المسالك 229/2.
(44) سيبويه. الكتاب 389/1.
(45) ابن يعيش، شرح المفصل 366/1.
(46) سيبويه، الكتاب 390/1.
(47) السيوطي، همج الهوامع 97/2.
(48) أبو حيّان. ارتشاف الضرب 1483/3. ابن عقيل. شرحه على الألفية 457/1.
(49) سيبويه، الكتاب 302/1. الرّضي، شرح الكافية 43/2. السيوطي، همع الهوامع 181/2.
(50) ابن عصفور، علي بن مؤمن. المقرّب، تحقيق أحمد عبد الستّار الجواري وزميله (وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد: 1986م) ص 177.
(51) سيبويه، الكتاب 299/1.

(52) المصدر السابق 299/1. البغدادي، عبد القادر بن عمر خزانة الأدب، تحقيق عبد السّلام هارون (دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة 1389هـ/ 1969م) 141/3.

(53) سيبويه، الكتاب 303/1.

(54) سيبويه. الكتاب 303/1.

(55) المصدر السابق 303/1.

(56) الرّضي الاستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب 11/2-4. ابن جنيّ أبو الفتح عثمان، اللمع في العربيّة. تحقيق د. فائز فارس (دار الأمل للنشر والتوزيع. إربد الأردن، الطبعة الثانية 1421 هـ/2001م) ص ص 32، 33. السلسيلي محمد بن عيسى شفاء العليل في إيضاح التسهيل. تحقيق د. عبد الله علي الحسيني البركاتي (مكتبة الفيصلية الطبعة الأولى. مكة/ المكرمة 1406هـ/ 1986م) 465/1.

(57) ابن هشام، أوضح المسالك 2/ 237-239. ابن عقيل، شرحه على الألفية 1/ 451-453.

(58) المبرّد. المقتضب 346/4.

(59) السيوطي، همج الهوامع 152/2. ابن هشام عبد الله جمال الدين بن يوسف، مغني اللبيب. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة (د. ت)) 132/1

(60) أبو حيّان، الارتشاف 1449/3. ابن هشام، مغني اللبيب 132/1، السيوطي. همع الهوامع 152/2.

(61) أبو حيان. الارتشاف 1449/3. ابن هشام، مغني اللبيب 132/1 وأوضح المسالك 125/3. السيوطي، همع الهوامع 152/2. البغدادي. خزانة الأدب 553/6.

(62) ابن هشام. مغني اللبيب 133/1. السيوطي. همع الهوامع 153/2.

(63) أبو حيان. الارتشاف 1449/3.

(64) المبرد المقتضب 346/4.

(65) أبو حيان، الارتشاف 1449/3. ابن هشام، مغني اللبيب 132/1، وأوضح المسالك 125/3.

(66) سيبويه. الكتاب 286/3. الرضي، شرح الكافية 267/3. السيوطي، همع الهوامع 152/2.

(67) سيبويه. الكتاب 292/3. الرضي، شرح الكافية 267/3.

(68) النحاس أو جعفر أحمد بن محمد. إعراب القرآن تحقيق زهير غازي زاهد. (عالم الكتب ومكتبة النهضة الحديثة. بيروت. الطبعة الثالثة 1409هـ/ 1987م) 213/1.

(69) الرضي، شرح الكافية 286/3.

(70) المصدر السابق 22/2. السلسيلي. شفاء العليل 480/1.

(71) السلسيلي. شفاء العليل 480/1.

(72) البغدادي. خزانة الأدب 554/6.
(73) السيوطي. همع الهوامع 152/2.
(74) النجاس. إعراب القرآن 213/1. أبو حيان، الارتشاف 1448/3.
(75) النجاس. إعراب القرآن 213/1. السلسيلي شفاء العليل 482/1. السيوطي، همع الهوامع 152/2.
(76) السيوطي، همع الهوامع 153/2. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم. لسان العرب. دار صادر ودار بيروت، لبنان 1388هـ/1968م. 18/4 (مادة أزر).
(77) السيوطي، همع الهوامع 154/2. ابن هشام، مغني اللبيب 131/1 مع اختلاف في الرواية.
(78) السيوطي، همع الهوامع 154/2. البغدادي. خزانة الأدب 9/7.
(79) الرّضي، شرح الكافية 269/3. البغدادي، خزانة الأدب 8/7.
(80) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص. تحقيق محمد علي النّجار (دار الكتب المصرية الطبعة الثانية. القاهرة 1371هـ/ 1952م) 57/3.
(81) المبرّد. المقتضب 341/4، 342، السيوطي، همع الهوامع 116/2.
(82) أبو حيّان. الارتشاف 1445/3، السلسيلي، شفاء العليل 481/1.
(83) الرضي، شرح الكافية 22/2. أبو حيّان. الارتشاف 1445/3. السيوطي همع الهوامع 116/2. السلسيلي. شفاء العليل 480/1.
(84) ابن جني، الخصائص 369/2. أبو حيّان، الارتشاف 1445/3. السيوطي، همع الهوامع 116/2. أبو زيد الأنصاري. سعيد بن أوس. النوادر في اللغة (دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية 1387هـ/1967م) ص 163.
(85) أبو علي الفارسي، الحسن بن عبد الغفار، الحجّة للقراء السبعة تحقيق بدر الدين فهوجي وزميله (دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، دمشق 1404هـ/ 1984م) 250/1. ابن جني. الخصائص 369/2 مع اختلاف حرف الجر في الروايتين حيث أورده ابن جني بحرف الجر (في) بدل (مِنْ).
(86) سيبويه. الكتاب 410/1.
(87) أبو حيّان، ارتشاف الضرب 1450/3. الرّضي، شرح الكافية 22/2 السيوطي، همع الهوامع 155/2. شفاء العليل 480/1، 481.
(88) أبو حيّان، الارتشاف 1451/3. السيوطي، همع الهوامع 155/2.
(89) أبو حيّان، ارتشاف الضرب 1450/3. السيوطي، همع الهوامع 155/2.
(90) أبو حيّان، ارتشاف الضرب 1450/3. السلسيلي. شفاء العليل 481/1 السيوطي. همع الهوامع 155/2.

(91) السيوطي، همع الهوامع 155/2.
(92) عبد المجيد عابدين، المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، لجنة التأليف الأزهرية، القاهرة 1951م، ص34.
(93) د. حسن عون، اللغة والنحو، دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، الطبعة الأولى، الاسكندرية' ص58.
(94) ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة د. كمال بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، ص153، 154.
(95) السلسيلي. شفاء العليل 480/1.
(96) أبو حيّان، الارتشاف 1406/3، السيوطي، همع الهوامع 148/2.
(97) السيوطي، همع الهوامع 148/2، 149.
(98) المصدر السابق 148/2. الشنقيطي، أحمد بن الأمين، الدُرَر اللّوامع. محمد باسل عيون السّود، (دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، بيروت 1419هـ/1999م) 452/1.
(99) سيبويه، الكتاب 528/3. السيوطي، همع الهوامع 149/2. البغدادي. خزانة الأدب 60/7. الشنقيطي، الدرر اللوامع 452/1.
(100) ابن هشام. مغني اللبيب 311/1. السيوطي. همع الهوامع 149/2. البغدادي خزانة الأدب 59/7.
(101) أبو حيّان، ارتشاف الضرب 1406/3. ابن منظور، لسان العرب 388/11 (مادة ضأل) مع اختلاف في الرواية.
(102) السيوطي، همع الهوامع 149/2.
(103) سيبويه، الكتاب 232/4. السيوطي، همع الهوامع 129/2. أبو حيّان: الارتشاف 1405/3. الرّضي، شرح الكافية 283/3، السلسيلي شفاء العليل 468/1.
(104) ابن هشام، المغني 83/1. السيوطي، همع الهوامع 129/2.
(105) السيوطي، همع الهوامع 130/2.
(106) انظر: الرّضي، شرح الكافية 283/3، 284. أبا حيّان، الارتشاف 1405/3 السيوطي. همع الهوامع 130/2.
(107) أبو حيّان، الارتشاف 1405/3.
(108) السلسيلي، شفاء العليل 468/1.
(109) أبو حيّان، الارتشاف 1405/3. السلسيلي شفاء العليل 468/1.
(110) الرّضي، شرح الكافية 281/3.

(111) سيبويه، الكتاب 171/1. السلسيلي. شفاء العليل 468/1، مع اختلاف في الرواية حيث ورد في شفاء العليل "فبينا" بدل "بينا".
(112) السيوطي. همع الهوامع 165/2، ابن هشام، مغني اللبيب 336/1.
(113) أبو حيّان، ارتشاف الضرب 1417/3. السلسيلي، شفاء العليل 473/1 ابن هشام، أوضح المسالك 61/3.
(114) السيوطي، همع الهوامع 165/2، أبو حيّان، ارتشاف الضرب 1417/3، السلسيلي شفاء العليل 473/1.
(115) الشنقيطي، الدرر اللوامع 470/1. السيوطي، همع الهوامع 165/2.
(116) أبو حيّان، ارتشاف الضرب 1417/3. السلسيلي. شفاء العليل 473/1.
(117) ابن هشام، أوضح المسالك 63/3. السيوطي، همع الهوامع 165/2. السلسيلي شفاء العليل 473/1.
(118) ابن هشام، مغني اللبيب 336/1.
(119) ابن عقيل. شرحه على الألفية 481/1.
(120) ابن هشام، أوضح المسالك 297/2.
(121) سيبويه. الكتاب 370/1.
(122) سيبويه، الكتاب 372/1 ابن يعيش شرح المفصل 387/1. البغدادي خزانة الأدب 192/3. ابن منظور، لسان العرب 99/7 (مادة نغص).
(123) سيبويه، الكتاب 372/1.
(124) ابن هشام، أوضح المسالك 305/2.
(125) السيوطي، همع الهوامع 230/2، السلسيلي شفاء العليل 523/2.
(126) السيوطي، همع الهوامع /371.
(127) ابن يعيش. شرح المفصل 387/1.
(128) أبو حيان، ارتشاف الضرب 1570/3.
(129) ابن يعيش، شرح المفصل 389/1. أبو حيّان، ارتشاف الضرب 1577/3 ابن هشام، أوضح المسالك 308/2، 309 السيوطي، همع الهوامع 233/2.
(130) ابن يعيش، شرح المفصل 389/1، السلسيلي، شفاء العليل 527/2.
(131) ابن هشام، أوضح المسالك 314/2. السلسيلي. شفاء العليل 526/2.
(132) ابن هشام، أوضح المسالك 316/2. السلسيلي. شفاء العليل 526/2.
(133) سيبويه، الكتاب 112/2. السيوطي، همع الهوامع 233/2.
(134) سيبويه، الكتاب 112/2.

(135) الرضي. شرح الكافية 77/2.
(136) الرضي، شرح الكافية 76/2. أبو حيّان، الارتشاف 1605/3، السيوطي همع الهوامع 250/2. السلسيلي، شفاء العليل 542/2.
(137) أبو حيّان، الارتشاف 1605/3. السلسيلي. شفاء العليل 545/2.
(138) سيبويه، الكتاب 391/1.
(139) أبو حيّان، ارتشاف الضرب 1606/3. السيوطي، همع الهوامع 250/2.
(140) الرضي، شرح الكافية 81/2.
(141) ابن هشام. أوضح المسالك 326/2، 327. الأشموني، شرحه على الألفيّة 251/1. السلسيلي، شفاء العليل 531/2، 532.
(142) السيوطي، همع الهوامع 238/2. الأشموني، شرحه على الألفية 251/1، 252.
(143) ابن هشام. أوضح المسالك 331/2. الأشموني، شرحه على الألفية 252/1.
(144) ابن هشام. أوضح المسالك 332/2. الأشموني شرحه على الألفية 252/1.
(145) أبو حيّان، البحر المحيط 422/7. ابن خالويه، الحسين بن أحمد، القراءات الشاذة (دار الكندي، إربد، الأردن 2002م) ص 131.
(146) الأشموني، شرحه على الألفية 252/1.
(147) السلسيلي. شفاء العليل 560/2. الأشموني، شرحه على الألفيّة 265/1.
(148) سيبويه، الكتاب 205/1. ابن يعيش، شرح المفصل 410/1. أبو البركات عبد الرحمن الأنباري. الإنصاف 830/2. السلسيلي. شفاء العليل 559/2)
(149) الرضي، شرح الكافية 107/2. الأشموني، شرحه على الألفية 265/1.
(150) الرّضي، شرح الكافية 108/2.
(151) المصدر السابق 107/2. المبرّد. المقتضب 36/3. أبو البركات عبد الرحمن الأنباري، الإنصاف 828/2.
(152) المبرّد، المقتضب، 36/3 أبو البركات عبد الرحمن الأنباري، الإنصاف 830/2.
(153) المبرّد، المقتضب 37/3. ابن جني، الخصائص 384/2. ابن يعيش، شرح المفصّل 411/1. أبو البركات عبد الرحمن الأنباري، الإنصاف 831/2.
(154) الأشموني، شرحه على الألفية 266/1. السلسيلي، شفاء العليل 559/2. ابن عقيل، شرحه على الألفية 517/1.
(155) ابن يعيش، شرح المفصل 411/1. أبو البركات الأنباري. الإنصاف 831/2 الأشموني. شرحه على الألفية 266/1.
(156) ابن عصفور، المقرب/ 340. ابن هشام، مغني اللبيب 183/1.

(157) ابـن هشـام، أوضـح المسـالك 271/4، ومغنـي اللبيـب 185/1. السـيوطي، همـع الهوامـع 275/2.

(158) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تحقيق د. صاحب أو جناح 48/2، السيوطي، همع الهوامع 276/2.

(159) أبو حيّان، الارتشاف 780/2، ابن هشام، أوضح المسالك 70/4، السيوطي همع الهوامع 276/2، الأشموني، شرحه على الألفية 635/3.

(160) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 47/2، السيوطي، همع الهوامع 276/2.

(161) الأشموني، شرحه على الألفية 634/3.

(162) أبو حيان، الارتشاف 781/2. السيوطي، همع الهوامع 277/2. السلسيلي شفاء العليل 580/2. الأشموني، شرحه على الألفيّة 636/3.

(163) السيوطي، همع الهوامع 277/2. السلسيلي شفاء العليل 580/2. الأشموني شرحه على الألفية 636/3.

(164) السلسيلي، شفاء العليل 580/2. الأشموني، شرحه على الألفية 636/3.

(165) سيبويه، الكتاب 161/2، 162.

(166) أبـو حيّـان، الارتشـاف 781/2. السـيوطي همـع الهوامـع 277/2. الأشـموني شـرحه علـى الألفية 634/3.

(167) أبو حيّان، الارتشاف 781/2.

(168) المبرّد. المقتضب 494/4، ابن يعيش، شرح المفصل 420/1.

(169) سـيبويه، الكتـاب 311/2، 312. المبـرّد. المقتضـب 394/4. أبـو حيّـان الإرتشـاف 1507/3. السيوطي، همع الهوامع 188/2.

(170) أبو علي الفارسي، الحجّة للقراء السبعة 168/3.

(171) المبرّد، المقتضب 397/4. ابن يعيش، شرح المفصل 420/1. السيوطي همع الهوامع 190/2. ابن هشام، أوضح المسالك 265/2.

(172) ابن يعيش، شرح المفصل 420/1.

(173) سيبويه، الكتاب 336/2. المبرّد، المقتضب 397/4. ابن يعيش، شرح المفصل 421/1.

(174) أبـو البركـات عبـد الـرحمن الأنبـاري، الإنصـاف 275/1. المبـرّد، المتقضـب 398/4. ابـن يعيش، شرح المفصل 420/1. مع اختلاف في الرواية، فقد ورد في بعضها (ومالي) مكان (فما لي) في صدر البيت.

(175) سيبويه. الكتاب 337/1.

(176) أبو حيان. ارتشاف الضرب 1516/3. السيوطي. همع الهوامع 191/2.

(177) السيوطي. همع الهوامع 191/2. ابن هشام. أوضح المسالك 268/2. ابن عقيل. شرحه على الألفيّة 464/1. السلسيلي، شفاء العليل 503/1.

(178) سيبون، الكتاب 319/2. الأشموني شرحه على الألفيّة 229/1. الرّضي. شرح الكافية 119/2.

(179) سيبويه. الكتاب 319/2. المبرّد. المقتضب 412/4.

(180) سيبويه. الكتاب 319/2.

(181) سيبويه الكتاب 322/2.

(182) المصدر السابق 319/2. المبرّد. المقتضب 413/4. الرّضي، شرح الكافية 119/2. السيوطي، همع الهوامع 190/2. الاشموني، شرحه على الألفية 229/1. ابن هشام، أوضح المسالك 261/2.

(183) سيبويه، الكتاب 319/2-326. المبرد، المقتضب 413/4. الرّضي بشرح الكافية 119/2، 120. السلسيلي. شفاء العليل 123/1.

(184) سيبويه. الكتاب 322/2. المبرّد. المقتضب 414/4. ابن هشام، أوضح المسالك 261/2. السسيلي، شفاء العليل 501/1.

(185) سيبويه الكتاب 325/2. الأشموني، شرحه على الألفية 229/1.

(186) أبو حيّان. البحر المحيط 479/8. ابن خالوَيْه. القراءات الشاذّة/ 174.

(187) ابن يعيش، شرح المفصل 417/1. ابن هشام، أوضح المسالك 285/2. السيوطي، همع الهوامع 210/2. الرضي، شرح الكافية 123/2. ابن عقيل، شرحه على الألفية 474/1، 475.

(188) ابن يعيش، شرح المفصل 417/1.

(189) السيوطي، همع الهوامع 194/2. ابن جني، المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وزميله (مكتبة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1379هـ/1960م) 62/3. البغدادي، خزانة الأدب 311/3.

(190) السيوطي، همع الهوامع 210/2. الشنقيطي، الدرر اللوامع 498/1.

(191) ابن هشام. أوضح المسالك 285/2. الأشموني، شرحه على الألفية 237/1.

(192) سيبويه، الكتاب 349/2.

(193) ابن يعيش، شرح المفصل 417/1. السيوطي، همع الهوامع 212/2. ابن هشام أوضح المسالك 285/2.

(194) السيوطي، همع الهوامع 211/2. الأشموني. شرحه على الألفيّة 237/1. ابن عقليل. شرحه على الألفيّة 475/1.

(195) السيوطي، همع الهوامع 211/2. الأشموني، شرحه على الألفية 238/1. ابن عقيل شرحه على الألفية 476/1.
(196) ابن هشام، أوضح المسالك 289/2. الأشموني، شرحه على الألفية 238/1. السيوطي همع الهوامع 212/2.
(197) ابن هشام. أوضح المسالك 290/2. السيوطي، همع الهوامع 213/2.
(198) سيبويه، الكتاب 349/2، 350. الأشموني. شرحه على الألفية 239/1.
(199) السيوطي، همع الهوامع 210/2.
(200) المصدر السابق 211/2.
(201) المصدر السابق 212/2.
(202) الأشموني، شرحه على الألفية 239/1. ابن عقيل. شرحه على الألفية 479/1.
(203) الأشموني، شرحه على الألفية 239/1.
(204) الأشموني، شرحه على الألفية 239/1. ابن عقيل، شرحه على الألفية 479/1.
(205) الأشموني، شرحه على الألفية 239/1.
(206) سيبويه، الكتاب 350/2.
(207) ابن عقيل، شرحه على الألفية 480/1.
(208) المصدر السابق 480/1.
(209) أبو حيّان. الارتشاف 4/ 1761.
(210) المصدر السابق 1761/4، السيوطي همع العوامع 2/ 386. الشنقيطي. الدرر اللوامع 99/2.
(211) السيوطي. همع الهوامع 2/ 387. الشنقيطي. الدرر اللوامع 2/ 99.
(212) أبو حيان. الارتشاف 1762/4. السيوطي. همع الهوامع 387/2. الشنقيطي الدرر اللوامع 99/2.
(213) أبو حيان. الارتشاف 1761/4. السيوطي. همع الهوامع 386/2.
(214) السيوطي. همع الهوامع 387/2.
(215) أبو حيان. الارتشاف 1762/4.
(216) السيوطي. همع الهوامع 387/2.
(217) ابن يعيش شرح المفصل 546/3.
(218) سيبويه. الكتاب 35/1.
(219) المصدر السابق 36/1.
(220) المصدر السابق 37/1. ابن يعيش. شرح المفصل 544/3.

(221)سيبويه. الكتاب 37/1. ابن يعيش شرح المفصل 544/3.
(222) سيبويه. الكتاب 38/1.
(223) سيبويه. الكتاب 38/1.
(224) المصدر السابق 35/1، ابن يعيش. شرح المفصل 544/3.
(225) ابن يعيش. شرح المفصل 544/3.
(226) المصدر السابق 547/3.
(227) الرّضي الاستراباذي. شرح الكافية 7/2.
(228) ابن يعيش. شرح المفصل 547/3.
(229) المصدر السابق 546/3. ابن هشام. أوضح المسالك 77/3.
(230) ابن هشام. أوضح المسالك 77/3.
(231) انظر: ابن يعيش. شرح المفصل 546/3. الرّضي. شرح الكافية 7/2. ابن هشام. أوضح المسالك 77/3.

المصادر والمراجع

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1371هـ/1952م)، **الخصائص**. تحقيق محمد علي النجار. دار الكتب المصرية. الطبعة الثانية. القاهرة.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1379هـ/1960م)، **المنصف**. تحقيق إبراهيم مصطفى وزميله. مكتبة مصطفى البابي الحلبي. الطبعة الأولى. القاهرة.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1421هـ/2001م)، **اللمع في العربيّة**. تحقيق د. فايز فارس. دار الأمل للنشر والتوزيع. اربد. الأردن. الطبعة الثانية.

أبن خالويه، الحسين بن أحمد، (2002م)، **القراءات الشاذّة**. دار الكندي للنشر والتوزيع. إربد. عمّان.

ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي، (1986م)، **المقرّب**. تحقيق أحمد عبد الستّار الحواري وزميله. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. بغداد.

ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي، (د.ت)، **شرح جمل الزجاجي**. تحقيق د. صاحب أبو جناح.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، **(**1424هـ/2003م)، **شرح ابن عقيل**. تحقيق ح. الفاخوري. دار الجيل. بيروت..

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، (1388هـ/1968م)، **لسان العرب**. دار صادر للطباعة والنشر ودار بيروت للطباعة والنشر بيروت.

ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف، (1394هـ/1974م)، **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**. محمد محيي الدين عبد الحميد. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض. الطبعة السادسة.

ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف، (1985م)، **شرح اللمحة البدرية لأبي حيّان**. تحقيق د. صلاح راوي. مطبعة حسان. القاهرة. الطبعة الثانية.

ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف، (د. ت)، **مغني اللبيب**. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة التجارية الكبرى القاهرة.

ابن يعيش، موفق الدين بن علي، (د. ت)، **شرح المفصل**. تحقيق أحمد السيد أحمد. المكتبة التوفيقيّة. القاهرة..

أبو حيّان، محمد بن يوسف الأندلسي، (1418هـ/1998م)، **ارتشاف الضرب**. تحقيق د. رجب عثمان محمد وزميله. مكتبة الخانجي بالقاهرة. الطبعة الأولى.

أبو حيّان، محمد بن يوسف الأندلسي، (1422هـ/2001م)، **البحر المحيط**. تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وزميله. دار الكتب العلميّة الطبعة الأولى. بيروت.

أبو زيد، سعيد بن أوس الأنصاري، (1387هـ/1967م)، **النوادر في اللغة**. دار الكتاب العربي. بيروت. الطبعة الثانية.

أبو علي، الحسن بن عبد الغفار الفارسي، (1404هـ/1984م)، **الحجّة للقراء السبعة**. تحقيق بدر الدين قهوجي وزميله. دار المأمون للتراث. الطبعة الأولى. دمشق.

الأشموني، (1375هـ/1955م)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مكتبة النهضة المصريّة. الطبعة الأولى. القاهرة.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، (1982م)، **الإنصاف في مسائل الخلاف**. محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة.

البغدادي، عبد القادر بن عمر، (1398هـ/1969م)، **خزانة الأدب**. تحقيق عبد السلام هارون. دار الكاتب العربي للطباعة والنشر. القاهرة.

الخضري، محمد، (د. ت)، **حاشية الخضري علي ابن عقيل**. دار إحياء الكتب العربيّة. عيسى البابي الحلبي وشركاه.

الرّضي الاستراباذي، محمد بن الحسن، (1419هـ/1998م)، **شرح كافية ابن الحاجب**. إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلميّة بيروت. الطبعة الأولى..

السلسيلي، محمد بن عيسى، (1406هـ/1986م)، **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**. تحقيق د. عبد الله علي الحسيني البركاتي. مكتبة الفيصليّة. الطبعة الأولى. مكة المكرمة.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، (1388هـ/1968م)، **الكتاب**. تحقيق عبد السلام هارون. دار الكاتب العربي. القاهرة.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (1418هـ/1998م)، **همع الهوامع**. تحقيق أحمد شمس الدين. دار الكتب العلميّة. الطبعة الأولى. بيروت..

الشنقيطي، أحمد بن الأمين، (1419هـ/1999م)، **الدرر اللوامع**. محمد باسل عيون السّود. دار الكتب العلميّة. الطبعة الأولى. بيروت..

الصّبان، محمد بن علي، (د. ت)، **حاشية الصبّان على شرح الأشموني**، دار إحياء الكتب العربيّة. عيسى البابي الحلبي وشركاه.

المبرّد، محمد بن يزيد، (د. ت)، **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. عالم الكتب. بيروت. لبنان.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، (1409هـ/1987م)، **إعراب القرآن**. تحقيق د. زهير غازي زاهد. عالم الكتب ومكتبة النهضة الحديثة. بيروت، لبنان. الطبعة الثالثة.